

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون



٧١ الجلسة العامة

الأربعاء، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدير أوبرتي (أوروغواي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٨٠.

البند ٣٠ من جدول الأعمال (تابع)

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تقرير الأمين العام (A/53/463، A/53/676)

مذكرات مقدمة من الأمين العام (A/52/850، A/52/849)
(A/52/851 و Corr.1 و Add.1)

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): في البداية أود أن أعرب مرة أخرى عن امتنان الوفد الروسي للأمين العام كوفي عنان على مبادرته بعملية إصلاح الأمم المتحدة، التي تغطي، حرفياً، كل هيكلها. وقد تم إنجاز بعض تدابير الإصلاح بنجاح، ويمر بعض آخر منها بمرحلة التنفيذ الفعلي، بينما تجري بنشاط مناقشة وصقل التدابير الأخرى، وأساساً ذات الطابع الطويل الأجل.

وبالنظر إلى كون البند ٣٠ من جدول الأعمال يتضمن مسائل تتعلق بمواضيع متنوعة، يود وفدنا أن يبين بإيجاز عناصر موقفه بشأن جميع المسائل قيد النظر بينما

يحتفظ بحقه في أن يقدم، عند الضرورة، تعليقات أكثر تفصيلاً في مرحلة لاحقة. وهذا يتصل أيضاً بالتقرير الذي صدر توأ بشأن تنفيذ تدابير إصلاح الأمم المتحدة (A/53/676). إننا ندرس تقرير الأمين العام عن تنفيذ عدد من تدابير الإصلاح، ولكننا نرى أن تلك الوثائق الجادة ينبغي ألا تقدم في اللحظة الأخيرة قبل المناقشة، وإنما ينبغي، بدلاً من ذلك، أن تقدم في وقت مبكر.

اسمحوا لي بأن أركز على عناصر محددة من البند المعروف علينا. روسيا تؤيد الإصلاح الحقيقي لأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية. ونعتبر الجهود التي تقوم بها قوة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، تحت رئاسة السيد تيفر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، جهوداً إيجابية. ونرحب أيضاً بالتقرير الذي قدمته قوة العمل لنا للنظر فيه وبتقرير الأمين العام ذي الصلة أيضاً. إن التوصيات المطروحة تتع بشكل عام الخط الذي سار عليه إعلان نيروبي لمجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمؤتمر الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل ٢)، والدورة السادسة عشرة للجنة المستوطنات البشرية وتخلق إطاراً طيباً لحوار بناء.

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

والاقتراح الخاص بعقد دورات سنوية لمجلس محافظي برنامج الأمم المتحدة للبيئة على المستوى الوزاري يشير الاهتمام. لكن السؤال الذي يطرح نفسه في هذا السياق يتعلق بالعلاقة بين المحفل الجديد والقطاع الرفيع المستوى للجنة التنمية المستدامة. وعند دراسة هذا الاقتراح ينبغي أن نعترف تماما بأن تنفيذه سينطوي على إعادة التفكير في دور لجنة التنمية المستدامة. ومن المهم، في رأينا، أن نمنع الخطوات الرامية إلى إصلاح القطاع البيئي للأمم المتحدة من أن تقوض دور لجنة التنمية المستدامة وتعرض للخطر عملها المثمر.

والتوصية الخاصة بجعل العضوية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عالمية يثير تساؤلات كثيرة. ونرى أن الحجج التي تؤيد هذا القرار لا يمكن أن تبعد بالكامل الشكوك المثارة بشأن القيمة التي يضيفها هذا القرار.

إن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره وكالة تنفيذية لمرافق البيئة العالمية يستحق الدعم مع مراعاة أدائه الهام واحتمالاته العلمية. ومن حيث المبدأ ليست لدينا اعتراضات على مجموعة التوصيات الخاصة بتعزيز العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل مع المنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال ومنظمات المجتمع المدني. لكن فكرة إنشاء مركز خاص لممثلي السلطات المحلية في إطار لجنة المستوطنات البشرية يبدو أنها لم تتطور على النحو الكافي وينبغي تناولها بحذر شديد.

ويبدو أن الاقتراح الخاص بإعادة إنشاء مجلس الأمناء كمحفل تمارس الدول الأعضاء من خلاله وصايتها الجماعية لسلامة البيئة العالمية والمجالات المشتركة مثل المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي، اقتراح قابل للمناقشة ويحتاج إلى المزيد من الدراسة الشاملة. والمسألة المطروحة علينا في هذه الحالة ستكون في الحقيقة إلغاء هيئة من الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة وإنشاء هيئة جديدة. ومن الواضح أن أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بمهام ولايات مجلس الوصاية وعضويته، لا يمكن تعديلها ببساطة. وفي هذه الحالة سيتعين علينا أن نعيد صياغة هذا الفصل من الميثاق بأكمله.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا للطبيعة العالمية للمسائل المحددة التي تقع في إطار ولاية هيئة جديدة، سيكون من

ونؤيد الاقتراح الخاص بإنشاء فريق لإدارة البيئة تحت رئاسة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ونعتقد أن النهج الصحيح لهذا الجهاز قد أختير، وهو يرمي إلى حل المشاكل الجديدة بكفاءة وتحقيق نتائج ملموسة. وفي الوقت نفسه، من المهم أن نضمن ألا تحدث ازدواجية بين الفريق ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات.

إننا نعتبر التوصيات المتعلقة بتعزيز الروابط بين الاتفاقيات البيئية ودعمها من جانب برنامج الأمم المتحدة للبيئة توصيات إيجابية. لكننا نرى، في هذه المرحلة، أن الاقتراحات المتعلقة بنقل وإدماج مقار الاتفاقيات ووضع ما يسمى باتفاقيات شاملة، اقتراحات تبدو سابقة لأوانها بعض الشيء. ونعتقد أننا ينبغي أن نسير خطوة خطوة في هذا المجال.

إن التدابير المقترحة التي تغطي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي تتخذ من نيروبي مقرا لها تستحق التأييد. ونعتبر، على وجه الخصوص، أن تكامل وترشيد الخدمات الإدارية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) اقتراح مفيد للغاية في إطار مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ونعتقد أن الوقت قد حان لتحقيق ترابط برنامجي أوثق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، بينما تراعى عناصرهما المحددة ويكفل الحفاظ على استقلاليتهما. ونحن على استعداد أيضا للنظر بشكل بناء في مقترحات الأمين العام بشأن التعزيز الإداري لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي في إطار مسودة ميزانية الأمم المتحدة لفترة السنتين الماليتين المقبلتين.

وتوصيات تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل في مجال المعلومات، والرصد، والتقييم والانداز المبكر تسير في الاتجاه الصحيح وتتفق، في رأينا، مع الولايات الأولية لهذه الهيئات.

والاقتراحات بشأن إعادة توجيه أنشطة المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لتقديم المساعدة للحكومات بشأن الطائفة الواسعة المدى للمشاكل البيئية، ووضع أولويات إقليمية إنما ترمي إلى تحسين النتائج العملية في عملها. ومن الصحيح أن يشار موضوع أهمية إقامة علاقات أوثق بين المكاتب الإقليمية ومنظمات منظومة الأمم المتحدة الموجودة في نفس المكان والمنظمات المانحة الممكنة.

الأخرى ذات الصلة في إمكانية توسيع مثل هذه الممارسات للولايات الراهنة.

الصعب من الناحية القانونية - حتى وإن كان ذلك ممكنا - إدراج جميع هذه المسائل في الميثاق وهذا سيؤدي بالضرورة إلى الإزدواجية واستبدال مهام هيئة جديدة، ونتيجة لذلك سيؤدي إلى القضاء تدريجيا على سلطتها. وكما نرى في الوثيقة A/52/849 سيكون المحفل الجديد مجلسا رفيع المستوى يلقي على الاتجاهات العالمية نظرة استراتيجية شاملة بعيدة المدى ويوفر توجيهها سياسيا في مجال مراقبة البيئة العالمية والتنمية المستدامة. ويبدو أن هذا ينطوي على التبعية لمجلس رفيع المستوى من المنظمات والمحافل الحكومية الدولية يتناول طائفة واسعة من القضايا المماثلة على المستوى القطاعي. والنجاح في تطبيق ذلك، عمليا مشكوك فيه.

لقد رحبنا بقرار الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين بتخصيص الدورة الخامسة والخمسين لـ "جمعية الألفية" ونأمل أن يجري في تلك الدورة تطوير الأفكار الخاصة بتجديد الأمم المتحدة بهدف التكيف الفعال مع مهام وتحديات القرن الحادي والعشرين. غير أننا نعتقد بأنه ينبغي التركيز بقدر كاف، أثناء التنفيذ العملي للتدابير التي اقترحها الأمين العام، على الحاجة إلى تخفيض النفقات إلى أدنى حد ممكن بسبب الحالة المالية الصعبة التي تواجهها المنظمة في الوقت الراهن.

ويبدو لو فدنا أن الاقتراح الخاص بإنشاء لجنة خاصة على المستوى الوزاري في إطار جمعية الألفية ليس له ما يبرره ومن الصعب تنفيذه، أولا وقبل كل شيء بسبب عبء جدول أعمال وزراء الخارجية المثقل بالأعمال. وفي نفس الوقت نلاحظ في هذا الصدد، الصياغة المرنة لهذه النقطة في الوثيقة A/52/850 ونحن على استعداد للنظر بروح بنّاءة في أي اقتراحات محتملة بديلة حول مستوى التمثيل في لجنة كهذه، وفي جدول أعمالها، بما في ذلك عدد الوكالات المتخصصة التي سيجري استعراضها.

أخيرا، سبق أن بيّنا أن الاتحاد الروسي يدعم الاقتراح الخاص بأحكام الأجل المحددة. ونرى أن هذا الاقتراح يمثل فكرة مفيدة ترمي إلى زيادة الفعالية في تنفيذ برامج الأمم المتحدة وأنشطتها. وقد لاحظ الأمين العام أن إقرار هذا الاقتراح سيسهل تقوية الجمعية العامة في استعراض ومراقبة الولايات التي وافقت عليها الدول الأعضاء. وفي هذا السياق قد يكون من المفيد أن نقترح أن تنظر لجنة البرنامج والتنسيق وهيئات الجمعية العامة

ونوافق مع الآخرين على أنه ينبغي النظر في تلك الاقتراحات بطريقة مفتوحة وشفافة حتى تتمكن جميع الدول الأعضاء من المشاركة، ليس فقط في المناقشات حول هذه المسائل ولكن أيضاً، وهذا أكثر أهمية، في التفاوض بشأن مشاريع القرارات.

اسمحوا لي أن أعقب على التقارير المختلفة للأمين العام المعروضة علينا بشأن حالة تنفيذ تدابير الإصلاح. في القرار ١٢/٥٢ ألف طلبت الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ الإجراءات الواردة في تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وإننا نأسف للتأخر في إصدار التقرير ونحتفظ بحقنا في التعقيب عليه في وقت لاحق.

وفي هذه المرحلة، نود أن نذكر بمقرر الجمعية العامة الوارد في القرار ٢١٤/٥٢، بشأن ضرورة الامتثال لقاعدة الأسابيع الستة لتوزيع وثائق الأمم المتحدة.

ونكرر الإعراب عن تأييدنا التام لبرامج الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة والمستوطنات البشرية. ونؤكد من جديد الأهمية التي نعلقها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتنفيذ التام والفعال لجدول أعمال القرن ٢١.

ووفد بلادي ممتن للأمين العام على تقريره عن البيئة والمستوطنات البشرية، وعلى تقريره عن فرقة عمل الأمم المتحدة التي يرأسها المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيد كلاوس تويبفر. وتقرير الأمين العام يتضمن توصيات للأمانة العامة وكذلك للهيئات الحكومية الدولية باتخاذ إجراءات. ونعتقد أن هذه التوصيات تستحق أن تنظر فيها الدول الأعضاء بتأن وتعمق. وفي هذا الصدد، نؤيد الرأي القائل بضرورة النظر في هذا التقرير بطريقة تعطي الفرصة لجميع الدول الأعضاء للمشاركة في مناقشته، وتسمح لها بالوقت الكافي للتمعن في هذه التوصيات.

وبالنسبة للمفهوم الجديد للوصاية، يقترح الأمين العام في تقريره عن تجديد الأمم المتحدة أن يعاد تشكيل مجلس الوصاية ليصبح المنتدى الذي تمارس من خلال الدول الأعضاء وصايتها الجماعية على سلامة البيئة العالمية والمناطق المشاع، مثل المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي، وأن يعمل بوصفه حلقة وصل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني في معالجة مجالات الاهتمام العالمي هذه.

السيد مايبلانغان (القلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أولاً أن أشكر الأمين العام وموظفي الأمانة العامة على جهودهم في إعداد التقارير المختلفة عن إصلاح الأمم المتحدة. ويوافق وفدي على البيان الذي أدلى به بالنيابة عن لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين.

مع اقترابنا من القرن التالي تجد الأمم المتحدة كاهلها مثقلاً بمطالب كبيرة تزايد باطراد. فعليها أن تتناول مسائل متعددة، مثل التنمية والسلم والأمن الدوليين والبيئة والسكان والنهوض بحقوق الإنسان، والكوارث الإنسانية والصراعات داخل الدول. ولا تزال الأمم المتحدة عاجزة عن تناول هذه المسائل على أساس مستدام. لذلك نرى أن الأمم المتحدة إذا أريد لها أن تصبح أداة دولية فعالة وذات أهمية مباشرة في تناول التحديات والشواغل والمسائل الدولية، فيجب تحسين قدرتها على مواجهة هذه المهام.

إننا نقدر المبادرات الهامة التي اتخذها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر فعالية وكفاءة وأكثر استجابة لاحتياجات الدول الأعضاء. ويسعدنا أن نلاحظ أن الجمعية العامة أقرت في دورتها الأخيرة العديد من مقترحات الإصلاح ونرحب بالقرارات التي ترمي إلى تعزيز المنظمة وتمكينها من أن تنفذ على نحو كامل وفعال كل البرامج والأنشطة التي صدرت ولايات بشأنها، بالإضافة إلى النهوض بقدرتها المنظمة على مواجهة الاحتياجات والمتطلبات المتغيرة للدول الأعضاء مع بدء استعداداتنا للقرن القادم.

ونكرر وجهة نظرنا بأن الهدف الرئيسي لأي جهود في مجال الإصلاح ينبغي أن يكون تعزيز دور الأمم المتحدة في النهوض بالتعاون الدولي لأغراض التنمية وإعادة المسائل الإنمائية إلى مركز جدول أعمال الجمعية العامة، لا سيما وأن معظم الدول الأعضاء بلدان نامية. ومن الضروري أن تركز أي عملية إصلاح على أولويات متفق عليها تضعها المنظمة وعلى المبادئ الرئيسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ونود أن نضيف أنه إذا لم يتوفر الدعم المالي والسياسي الكافي والمضمون من جانب الدول الأعضاء فإن إصلاح الأمم المتحدة سيكون في نهاية المطاف ممارسة عقيمة لا جدوى من ورائها.

في الدورة الحالية ستواصل الجمعية العامة النظر في اقتراحات الأمين العام لإجراء تغييرات طويلة الأجل

القرارات والمقررات ذات الصلة التي تنشئ ولاياتها. ونلاحظ أيضا أن هذا الاقتراح له آثار بعيدة المدى على اللوائح والقواعد الموجودة التي تنظم تخطيط البرامج والممارسات والإجراءات الخاصة بالميزانية.

وفي هذا الصدد، نؤيد رأي لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، بأنه من المهم إلى أقصى حد أن تضطلع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل لجنة البرنامج والتنسيق، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، واللجنة الخامسة بدراسة شاملة لاقتراح الأمين العام. فهذا النهج سيمكن الجمعية العامة من الاستفادة من مشورتها الفنية، وأن تتخذ قرارا مستنيرا بشأن هذه المسألة.

السيد سميث (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ترحب استراليا بتقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية، الذي يحوي مرفقه تقرير فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية. ويشجعنا التوجه الذي يتخذه التقرير نحو تعزيز وتركيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال البيئة. وبوجه خاص، تؤيد استراليا الموضوع العام الذي يتخلل التقرير، وهو دمج الأنشطة لزيادة كفاءتها. ونوافق على أن هناك مجالا لتحسين الروابط بين الاتفاقيات لتحقيق التآزر فيما بينها، وتعزيز تماسك السياسات والإجراءات المتعلقة بالبيئة في كل أجزاء الأمم المتحدة.

ويدعو التقرير أيضا إلى زيادة تركيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على السياسات البيئية، بدلا من التركيز على المسائل الإدارية. وهذا نهج نؤيده بقوة. وينبغي لبرنامج البيئة أن يضطلع على نحو متزايد بدور قيم في حفز العمل التعاوني، بإشراك حكومات البلدان النامية والبلدان المتقدمة الصناعية معا في وضع السياسات البيئية.

ومع ذلك، كنا نفضل أن نرى تغطية أشمل للمسائل المالية. والتقرير يشير إلى تعزيز أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واحتياجه إلى تمويل إضافي. إلا أننا نعتقد أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لتركيز أولويات برنامج البيئة، وتبسيط جدول أعماله. ونعتقد أيضا أن الإصلاح الداخلي لهذا البرنامج، مثل تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية، ينبغي أن يظل محل الأولوية، لتكملة الإصلاحات الأوسع للبرنامج.

والتغيير المقترح في ولاية مجلس الوصاية يستدعي إجراء تعديل في ميثاق الأمم المتحدة. ونلاحظ أن هناك إجراءات وآليات قائمة لإجراء حوار فعال مع المجموعات الرئيسية حول المسائل المتصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. ونلاحظ أيضا توصية فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية بشأن الدور الذي يمكن أن يؤديه مجلس الوصاية بعد إعادة تشكيله، في معالجة مجالات الاهتمام العالمي هذه. ونعتقد أن هذا الاقتراح ينبغي دراسته بشكل شامل ومستفيض، مع وضع التعديلات التي تكتنف تعديل أحكام الميثاق في الاعتبار.

وقررت الجمعية العامة في دورتها الماضية أن تسمي الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة الجمعية الألفية، وقررت أيضا أن تنظر في الدورة الحالية في مختلف جوانب اقتراح الأمين العام في هذا الصدد.

ونعتقد أن الجمعية الألفية تمنحنا، نحن الدول الأعضاء، فرصة تاريخية لتجديد التزامنا بالمقاصد والأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد بات من الحتمي أن نبدأ العمل التحضيري لهذا الحدث الهام. والمهمة المطروحة علينا الآن هي تحديد القضايا الجوهرية التي ستنظر فيها الجمعية الألفية، بما في ذلك عقد الجزء الرفيع المستوى المشار إليه بوصفه مؤتمر قمة الألفية، والاتفاق على هذه القضايا.

في التقرير الحالي، يقترح الأمين العام نهجا مختلفا عن اقتراحه السابق، ويعلن أنه سيقدم تقريرا عن موضوع "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، وسيعتمد هذا التقرير على ثلاثة مصادر رئيسية. ونعتقد أن من الأهمية بمكان أخذ آراء وشواغل واهتمامات الدول الأعضاء في الحسبان لدى إعداد هذا التقرير. ونحن منفتحون ومستعدون لسماع أية اقتراحات، وكذلك بالنسبة للإجراء الذي سيتبع في بحث هذا الاقتراح بجميع جوانبه، ويمكننا أيضا أن نؤيد التوصية التي تدعو إلى النظر في مسألة الجمعية الألفية بوصفها بندا مستقلا عن البند الحالي.

وفيما يتعلق بالحدود الزمنية للمبادرات الجديدة، أحطنا علما باقتراح الأمين العام الوارد في الوثيقة Add.1 و A/52/851، وهو أن المبادرات التي تنطوي على إنشاء هياكل تنظيمية جديدة و/أو التزامات مالية كبيرة، يجب أن تخضع لحدود زمنية تنعكس منذ البداية في

الوزراء أن يحضروا اجتماعا إضافيا مرة كل عام: والأجدى أن يكون مرة كل عامين. وينبغي أيضا الحرص على عدم التدخل في برنامج لجنة التنمية المستدامة، أو الانتقاص من الجهود المبذولة لتحسين ممارسة العمل الخاصة باللجنة.

وفي هذه المرحلة، لسنا مقتنعين بأساس الدعوى بشأن العضوية العالمية في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فمجلس الإدارة يسمح بتمثيل واسع النطاق وهو مفتوح أمام مشاركة جميع الحكومات. والعضوية العالمية لا تنطوي على تكاليف مالية كبيرة فحسب، بل إنها قد تجعل المجلس أقل نشاطا وأقل كفاءة.

ثالثا، أود أن أشير إلى مشاركة المجموعات الرئيسية. إننا نؤيد تيسير وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تمشيا مع اعتراف استراليا بمساهمات المنظمات غير الحكومية في وضع السياسات الدولية وتنفيذها العملي. وفي الوقت نفسه، فإن مشاركة المنظمات غير الحكومية، بما فيها المؤسسات التجارية والصناعية، كما تقترح فرقة العمل، وفقا لمعايير لجنة التنمية المستدامة، من شأنها أن تكون تغييرا كبيرا بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأن تتطلب التصرف بعناية، شأنه شأن كل تغيير.

اسمحوا لي أن أتناول، بصورة موجزة، قضايا أخرى مشمولة في هذا البند من جدول الأعمال.

لقد سر استراليا أن تؤيد القرار المتخذ في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة بالترحيب باقتراح الأمين العام بإعلان الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، الجمعية الألفية. فالجمعية الألفية هي فرصة للنظر بصورة جديدة واستراتيجية في التحديات التي تواجهها المنظمة ونحن نقبل على القرن الحادي والعشرين. وهي فرصة للنظر فيما إذا كانت المنظمة مستعدة لمواجهة تلك التحديات وفي تحديد المجالات التي قد يلزم إجراء تعديلات فيها. وهي فرصة ينبغي لنا عدم إضاعتها في عمليات تحضيرية مفصلة أو تركها تسفر عن احتفالات جوفاء ليس إلا. ونحن نتطلع إلى مزيد من المناقشة حول هذا الموضوع بإرشاد منكم، سيادة الرئيس، ومن الأمين العام.

ونتطلع إلى إدماج التوصيات التي طرحها الأمين العام في الجزء الثالث من تقريره في استراتيجية متماسكة بأسرع ما يمكن. ونؤيد فكرة إنشاء فريق يكلف بتحسين التنسيق في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن القضايا البيئية - فريق الإدارة البيئية. ومع ذلك، من المفيد أن نتلقى مزيدا من المعلومات عن الكيفية التي ستكفل أن يكون هذا الفريق أفضل من فريق تنسيق البيئة الحالي المشترك بين الوكالات.

وفي ضوء الأهمية العاجلة التي نعلقها على تحقيق الاستقرار وتعزيز الإدارة في برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، نؤيد التسمية الحالية للسيد توبيفر بوصفه مديرا عاما لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي. ومع ذلك، نعتقد أن هذا الترتيب ينبغي أن يخضع لمدى المهام الملقاة على عاتق شاغل الوظيفة، ونرحب باقتراح الأمين العام بإيلاء مزيد من النظر للتنفيذ الكامل لهذه التوصية.

وبعد تناولي المسائل الواقعة في إطار مسؤولية الأمين العام، أود الآن أن أتطرق بإيجاز إلى التوصيات الواردة في التقرير والتي هي مسؤولية الدول الأعضاء.

أولا، أود أن أعلق على موضوع إقامة الروابط فيما بين الاتفاقيات البيئية وذات الصلة بالبيئة، ودعم هذه الاتفاقيات. إننا نعترف بتنامي المشاكل النابعة من تجزئة جدول الأعمال الدولي للبيئة، ونؤيد الهدف الاستراتيجي الطويل الأجل الذي يتوخاه التقرير بشأن تعزيز الروابط القائمة بين الاتفاقيات بغية تحقيق تآزر وتكامل تماسك السياسات والإجراءات. ونوافق على أهمية تحسين قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الرصد والتقييم، ونؤيد الجهود الرامية إلى تحسين تنسيق ومناقشة المسائل المشتركة بين الاتفاقيات.

ثانيا، إن التوصيات المتعلقة بالمنتديات الحكومية الدولية واسعة النطاق. ومع أننا نؤيد الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز اجتماعات برنامج البيئة، بوصفها منتديات رفيعة المستوى يمكن أن يناقش فيها الوزراء المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات بدلا من المسائل الإدارية، لدينا تحفظات بشأن جوانب معينة من الاقتراحات الواردة في التقرير.

فجدول أعمال البيئة الحالي الرفيع المستوى مثقل فعلا بالأعمال. ونعتقد أنه سيكون من الصعب على

عن تقدير بلدي لما أبداه الأمين العام من بصيرة وتفان في عملية تجديد وتعزيز الأمم المتحدة هذه.

وتعتقد المكسيك أن التقدم المحرز في الإجراءات المتخذة من الأمين العام وتدابير الإصلاح المعتمدة من الجمعية العامة مَرُض بصورة عامة. وعلينا أن نواصل العمل، ولذلك سأشير إلى بعض الجوانب المحددة من القضايا المعروضة علينا اليوم.

إن المكسيك ملتزمة بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يوجد مقره في نيروبي، كينيا، وبتحقيق فعالية وكفاءة أدائه. ونود، في هذا الصدد، أن نشكر الأمين العام على إعداد تقريره الوارد في الوثيقة A/53/463 ومرفقاها.

وحكومتني تقدر وتؤيد اتجاه وأهداف مجموعة التوصيات الصادرة عن فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وتتطلع إلى فرصة تقديم تعليقاتنا المحددة على مضمونها، بما في ذلك التوصيات المحددة من الأمين العام كتدابير يمكن أن ينفذها أو أن ينفذها المدير التنفيذي. ومع ذلك، أود أن أذكر جانباً واحداً له أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

لقد حثت الدورة الاستثنائية الخامسة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأمين التنفيذي على القيام بما يلي:

"أن يضمن أن القضايا الإقليمية المتصلة بعمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بإعداد البرامج وتحديد أولوياتها وتنفيذها، هي جزء من ولايته الأساسية" (A/53/25، المرفق الأول، المقرر د١ - ١/٥، الجزء الثاني، الفقرة ١٥ (ب)).

وكذلك على:

"ضمان وجود تعريف واضح للعلاقة الوظيفية والهيكلية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكاتبه الإقليمية" (المرجع نفسه، الفقرة ١٦).

ولأسف، فإن تقرير الأمين العام ومرفقه يتناولان مسألة اللامركزية في أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وتعزز مكاتبه الإقليمية بشكل منفصل وسطحي. فالتوصيتان ٧ (ج) و ١٢ لا تدرسان المسألة بصورة غير

إن نظام المجموعة الانتخابية مجال تشعر استراليا منذ مدة أنه يحتاج إلى بعض التعديل في المنظمة. وأوجه قصور شكل المجموعة الانتخابية الحالي، الذي لم يشهد تغييراً منذ أكثر من ٣٠ سنة، معروفة جيداً. وكما أكدنا في البيان الذي أدلينا به في الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة، ومرة أخرى في المناقشة العام في العام الحالي، هناك أوجه تفاوت كبيرة في حجم المجموعات المختلفة وفي مستوى التمثيل المتاح لعدد من المناطق الفرعية غير الملائم، ومن هذه المناطق الفرعية المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها استراليا ذاتها، وهي منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. لقد سلمنا بأن إعادة تشكيل نظام المجموعات الانتخابية موضوع لا ينبغي التسرع فيه. ولكننا نشعر بوجود اهتمام متزايد بهذه المسألة. فهي تمثل وضعا عفا عليه الزمن تلزم معالجته، وعنصراً جديراً بالاهتمام من عناصر الإصلاح. ونكرر اقتراحنا الذي مؤداه أن الوقت قد حان لبدء مناقشة المبادئ التي يمكن أن يقوم عليها نظام جديد، وتبادل الآراء حول كيفية المضي فيه.

واسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بالإعراب مرة أخرى، ببساطة، عن التزام استراليا بالمساهمة في الإصلاح الجاري للأمم المتحدة. وكما قلنا في المناقشة العامة، فإن هذا الالتزام ليس نابعا من انشغال بعملية الإصلاح لمجرد الإصلاح، بل من رغبة في تحسين أداء المنظمة. فهذه مسؤولية الدول الأعضاء والأمانة العامة معا. وعليهما أن تعملوا بصورة مشتركة ويلزم أن يكون ذلك بصورة منتظمة ومجدية، سواء من ناحية صوغ مقترحات جديدة أو تنفيذ المقترحات التي تم الاتفاق عليها بالفعل. ونحن نتطلع إلى الأمين العام لكي يوجهنا، كما فعل حتى الآن بصورة جيدة، بأن يبادر بعملية إصلاح حسب المسار الثالث.

السيد البين (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية):
يود وفدي، أولاً، أن يشكر الأمين العام على الوثائق المقدمة إلى هذه الدورة بشأن بند جدول الأعمال المعنون "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات".

ففي عالم يتسم بالتغير والتحول والتكيف المستمر، أصبح التجديد والإصلاح من الخصائص الأساسية في حياة البشر ومؤسساتهم من أجل مواجهة تحديات العالم المعاصر بكفاءة وفي الوقت المناسب. والمكسيك مقتنعة بذلك، وقد دعمت جهود الإصلاح المضطلع بها بمبادرة من الأمين العام وتواصل دعمها لها. وأود أن أعرب مرة أخرى

التحسين متوفرا دائما، فإن تلك الصكوك القانونية المتنوعة تعمل بفعالية معقولة. وقد يكون من المستصوب، أن تنبثق التعديلات منها مباشرة، نظرا لطابعها المحدد والمتخصص والملزم.

وباختصار، لدينا بالفعل مصادر قانونية وآليات مؤسسية كافية لتناول هذه المسائل. ولا نرى ضرورة بذل جهد جديد للإصلاح الدستوري في هذا الصدد.

وكما أشار الأمين العام على نحو صائب جدا في الفقرة ١ من المذكرة الواردة في الوثيقة A/52/850،

"تشكل سنة ٢٠٠٠ مناسبة فريدة ورمزية بالنسبة للدول الأعضاء لكي تشرح وتؤكد رؤيتها الحية بالنسبة للأمم المتحدة في العهد الجديد".

ويود وفدي أن يشكر الأمين العام على مقترحاته المتعلقة بجمعية الألفية. ونرى أن هذه المقترحات توفر أساسا صلبا لأعمالنا حتى يتسنى لنا تحت قيادة تكم، السيد الرئيس، أن نعتد في هذه الدورة مقررا بشأن عقد جمعية الألفية وشكلها وأهدافها، فضلا عن مقرر بشأن الجدول الزمني والإطار التحضيري الذي يتعين وضعه من قبل الأمين العام والدول الأعضاء. وأطمئن الجمعية العامة على مشاركة وفد المكسيك النشطة نحو بلوغ هذه الغاية.

أخيرا، أود أن أعرب عن استعداد وفد المكسيك التام لمواصلة الاشتراك في المشاورات بشأن مسألة وضع حدود وأطر زمنية للمبادرات الجديدة. وبينما تؤيد المكسيك هذا المقترح، نرى أن تنفيذه سيقتضي استحداث إجراءات ومعايير وحدود واضحة وموضوعية.

السيد يلتشكو (أوكرانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): منذ أن بدأ الأمين العام عملية الإصلاح السنة الماضية بتقديم مجموعة متكاملة من التدابير والمقترحات بعيدة الأثر، ظلت مسألة تجديد الأمم المتحدة ترد في جميع مداولاتنا. والتطورات التي حدثت خلال الدورة الماضية للجمعية العامة وخلال المناقشة العامة في الدورة الحالية أظهرت أن لا أحد بوسع أن يتشكك بجدية في ضرورة إحداث تغييرات شاملة في هذه المنظمة العالمية.

نتذكر جميعا، أن المشاورات غير الرسمية المكثفة التي حدثت في صيغة جلسات عامة، وأكملت بسلسلة

مباشرة فحسب، بل إنهما لا تستجيبان بشكل ملائم، على ما يبدو، لأحكام الفقرة ٤ (ب) من إعلان نيروبي الذي ارتأى فيه وزراؤنا للبيئة:

"أنه يجب تعزيز الأقامة واللامركزية وذلك عن طريق زيادة إشراك ومشاركة المنابر الإقليمية الوزارية وغيرها في عملية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحيث يكون ذلك مكملا للدور التنسيقي المركزي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي". (A/S-19/5، المرفق، الجزء الأول، الفقرة ٤ (ب))

وفي الوقت نفسه، لا تعكس التوصيات التقدم المحرز والمدخلات الناشئة عن عمليات الحوار والاتفاق السياسي حول القضايا البيئية على المستوى الإقليمي، وهي تتجنب بذلك أمورا منها الالتزام الذي تعهد به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاجتماع الوزاري الحادي عشر المعني بالبيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والمعقود في بيرو في شهر آذار/مارس من العام الحالي.

ويؤكد وفد المكسيك من جديد الأولوية التي يوليها لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة كأساس للتحليل والعمل في إطار يتزايد تعقدا للتفاعل بين التخصصات المتعددة والمؤسسات. إن العمل الذي تضطلع به فرقة العمل يسير في الاتجاه الصحيح وهو جدير بتقدير الجمعية العامة ودعمها. وفي الوقت نفسه نرى وجوب إفساح المجال للمناقشة الحكومية الدولية من أجل إثراء مضمون التوصيات وبذلك توطيد التزام الدول الأعضاء بتعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

إن التقرير عن تنفيذ أنشطة الإصلاح عمم قبل يومين فقط، وبالتالي لا يمكنني أن أتخذ موقفا بشأن محتوياته. مع ذلك أريد أن أكرر الإعراب عن التزام المكسيك بعملية الإصلاح وأن أؤكد مجددا ثقتنا في اضطلاع الأمين العام بمهامه التي أوكلها إليه الميثاق وبصفة خاصة فيما يتعلق بتنفيذ الإجراءات التي تنطوي عليها مبادرته للإصلاح، وفقا لأحكام القرار ١٢/٥٢ ألف.

وفيما يتعلق بمقترح الأمين العام الداعي إلى إعادة تنظيم مجلس الوصاية، ترى حكومة المكسيك أن للمجتمع الدولي حاليا إطارا من النظم والآليات لتناول المسائل المتعلقة بالبيئة والمجالات المشتركة مثل المحيطات والغلاف الجوي والفضاء الخارجي. ولئن كان مجال

وبالتالي، من المهم أن نترجم جميع هذه التوصيات إلى أعمال معززة ومنسقة تقوم بها منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وعلى غرار النهج المتبع فيما يتعلق بمقترحات الأمين العام الأولى للإصلاح، يقتضي تنفيذ هذه التوصيات المزيد من القرارات والتدابير التي يجب أن تتخذها على مستويات مختلفة الأمانة العامة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة والحكومات نفسها.

وفيما يتعلق بالتقرير عن حالة تنفيذ الأنشطة التي يصفها تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود الأمين العام في مواصلة تنفيذ مختلف أنشطة الإصلاح.

ونرحب بصفة خاصة بعملية الإصلاح الجارية في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في الأمم المتحدة. إلا أننا نعتقد أن هناك حاجة لمزيد من التعزيز في التفاعل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الإدارية المعنية بالتنسيق، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية في الميادين الاجتماعية - الاقتصادية.

والخطوات الأولى التي اتخذها فريق الأمم المتحدة الإنمائي كانت إيجابية وتستحق التقدير أيضا. وقد مكن عمله الشفاف والدينامي من تعزيز نظام المنسقين المقيمين ومواءمة أنشطة الصناديق والبرامج ذات الصلة.

إننا نربط أهم الانجازات المحرزة في مجال الأنشطة الإنمائية بتنفيذ إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ومن السابق لأوانه أن نصدر اليوم أية أحكام نهائية بشأن مشاريع الإطار التجريبية التي أطلقت في ١٨ بلدا، ولكننا نتطلع قدما لرؤية النتائج الأولى لهذا المسعى. وفي رأينا، يمكن لإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن يساعد في تركيز الجهود الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة كلها وفي إنشاء تعاون فعال مع مؤسسات بريتون وودز على أساس الشراكة.

كذلك شعرنا بالاطمئنان من القرار الذي اتخذته مؤخرا المجلس التنفيذي المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن استراتيجيات التمويل. ونأمل أن يساعد إطار التمويل المقترح في التغلب على الأزمة المالية في أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

مما سمي بالجلسات غير الرسمية غير الرسمية التي أجراها رئيس الدورة السابقة بمساعدة أصدقاء الرئيس، تتوجت باعتماد القرارين ١٢/٥٢ ألف و١٢/٥٢ ب٤ وهو ما أكد أن عملية الإصلاح بدأت تسير قدما بوضوح. وهذان القراران دفعا بنا إلى توقع أن تقودنا روح التوافق في الآراء صوب إحراز المزيد من التقدم في هذا الجهد الهام. ولكن في الوقت نفسه، لم يكن ذلك سوى خطوة أولى على الدرب الطويل إلى تحقيق تحول شامل في هذه المنظمة.

لذلك يحدونا الأمل أن تحظى هذه العملية بزخم جديد تحت قيادةكم القديرة يا سيادة الرئيس. ويمكنكم أن تعتمدوا على كامل تعاون وفدنا في هذا المسعى.

ويرحب وفدي بالفرصة التي أتاحت له لمناقشة تقرير الأمين العام والمذكرات المقدمة منه في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وفي هذه المرحلة، أود أن أدلي بتعليقات بشأن بعض هذه الوثائق.

فيما يتعلق بالتقرير الوارد في الوثيقة A/53/463، نؤيد عموما توصيات فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، تحت قيادة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وفي رأينا، سيكون تنفيذها العملي مفيدا جدا في التصدي، على نحو ملموس، للمشاكل العاجلة المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة التي يواجهها المجتمع الدولي.

وفي الوقت نفسه، نرى أن أنشطة فرقة العمل ينبغي أن تكون ذات طابع عالمي. ومن المؤسف أن مجموعة أوروبا الشرقية لم تمنح فرصة المشاركة في أعمالها.

وبعض المقترحات، لا سيما المقترحات ١١ و ١٢ و ١٣، تقتضي المزيد من النظر الشامل من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، بما فيها الجمعية العامة. ووفدنا على استعداد للقيام بدور نشط في هذه المداولات بالروح التي سادت مفاوضات السنة الماضية.

إن التوصية ١٣ (أ) بشأن إنشاء محفل بيئي عالمي توصية جديدة بالاهتمام جدا، ولكن عند تنفيذها يجب أن نحدد بوضوح ولاية هذا المحفل بغية تجنب أية ازدواجية مع عمل الهيئات الحكومية الدولية الأخرى مثل الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة التنمية المستدامة.

مجمل العمل الرامي إلى تجديد هذه المنظمة والمؤسف أن الجهود التي بذلناها في هذا الاتجاه أصابها بعض الركود، وهذه الحالة تأكدت في سياق المناقشة التي جرت مؤخرا بشأن بند جدول الأعمال ذي الصلة. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر بما قاله رئيس أوكرانيا في بيانه أمام الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة:

"وأهم شيء الآن هو السمو عن الاتجاهات ذات البؤرة القومية وذلك بأخذ المصالح العامة للمجتمع الدولي في الاعتبار". (A/52/PV.6، ص ٦)

وأخيرا، يعتقد وفدنا أن جميع توصيات الأمين العام المعروضة علينا الآن تستحق أن ينظر فيها باستفاضة. وإذا كنا نريد حقا أن نرى هذه المنظمة مصلحة، فيجب أن نبرهن على هذا بما نقوم به عمليا من أعمال. وباختصار، يجب أن نعمل على تنشيط العملية. فسلطة الأمم المتحدة وكفاءتها تعتمدان اليوم وفي المستقبل اعتمادا كلياً علينا جميعاً، نحن الدول الأعضاء وينبغي لنا بالتالي أن نظل الأطراف الرئيسية.

السيد زكي (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أشارك في مناقشة مسألة على قدر من الأهمية مثل مسألة "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات".

أولا، لا بد لي أن أهنئ الأمين العام على قيادته الفعالة في تعزيز مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

إن الأمم المتحدة رمز للعزم الراسخ للمجتمع الدولي على انقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب وعلى كفالة الاحترام لمبدأ مساواة الشعوب في الحقوق وتقرير مصيرها. وباكستان تلتزم التزاما تاما لتحقيق هذه الأهداف لصالح البشرية. بالتعاون مع جميع أمم العالم.

لذلك نؤيد جميع الجهود الرامية إلى الإصلاح الذي من شأنه أن يعزز الدور المركزي للأمم المتحدة وميثاقها. ولهذه الأسباب تشارك باكستان مشاركة كاملة في الاهتمام الواسع النطاق الذي تولد في عواصم العالم بشأن هذه المسألة.

والمناقشة الجارية اليوم هي إذا مناسبة هامة لنا جميعاً. وينبغي أن توفر لنا الفرصة للنظر إلى عام مضى

وفي هذا الصدد، لا يسعني إلا أن ألاحظ أن اقتراح الأمين العام الوارد في الوثيقة A/52/1009 بتحويل الأموال إلى حساب التنمية يمثل انحرافا واضحا عن المفهوم الأصلي لإنشائه. ودعونا نذكر بأن الجمعية العامة، في قرارها ١٢/٥٢ باء، رأت أن جميع الأموال التي تحول لحساب التنمية ينبغي أن تحقق من الوفورات التي تنجم عن تدابير الكفاءة التي تتخذ في هذه المنظمة. وبالتالي لا يمكن لوفدنا أن يقبل الاقتراح الجديد المقدم من الأمين العام فيما يتعلق باستدامة حساب التنمية على أساس توزيع حصص على الدول الأعضاء في إطار الميزانية العادية.

أود أن أؤكد أن رصيد حساب التنمية ينبغي، برأينا، ألا يتكون إلا من تحويلات الأموال المدخرة نتيجة تحسين كفاءة العمل اليومي الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة.

ويرحب وفد أوكرانيا أيضا، بالورقة المتعلقة بجمعية الألفية التي نعتقد أن بإمكانها أن تكون مبدأ توجيهيا مفيدا لإطلاق عملية الإعداد لهذا الحدث الهام. ونؤيد كذلك توصية الأمين العام بأن يضمن التقرير الذي سيرفعه إلى جمعية الألفية ذكرا لمجموعة الآثار الموضوعية والمؤسسية الرئيسية التي ترتبت على الأحداث السابقة المتعلقة بأعمال المنظمة برمتها.

ولقد حان الوقت برأينا لتقرير الموضوع الرئيسي الذي ينبغي أن تركز عليه جمعية الألفية. وإلا فسنخاطر، حسبا سبق أن ذكر متكلمون عد يدون بأن يكون الاجتماع مجرد اجتماع احتفالي.

وفي هذا السياق، يؤيد وفد بلادي اقتراح الاتحاد الأوروبي ببدء النظر في هذه المسائل بشكل مشاورات غير رسمية تجريها الجمعية العامة برئاسة رئيس الجمعية العامة، وبأن تعقد الجلسة الأولى بهذا الشكل قبل نهاية الدورة الراهنة.

وفيما يتعلق بالوثيقة A/52/851، أود ببساطة أن أؤيد توصية الأمين العام بأن أية مبادرة جديدة ينبغي أن تكون رهنأ بقيود زمنية، وبأن هذه القيود يجب أن يكون منصوصا عليها في القرارات والمقررات ذات الصلة.

وعملية إصلاح الأمم المتحدة ستكون عملية ناقصة إذا لم تشمل مجلس الأمن. فهذه هي المسألة الرئيسية في

وفيما يتعلق بالإجراء ١٢، كان وفد بلادي قد شجع الأمين العام على بذل جهوده من أجل تبسيط عمل الأمم المتحدة المتعلق بالمستوطنات البشرية والبيئة. ويسرنا أن نطلع على التقرير الذي رفعته فرقة العمل إلى الأمين العام. وقد استرشدت فرقة العمل ببعض أبرز الخبراء في الميدان. ونحن نهنئهم على تقديمهم تقريرا شاملا وتحليليا.

وحظي هذا التقرير بالثناء الجرم من جانب فرع نيروبي لمجموعة الـ ٧٧. وآراء مجموعة الـ ٧٧ ذات أهمية بالغة بالنسبة لعملنا لأن نظراءنا هناك يراقبون عن كثب المنظمات التي نتعامل معها. كما ينبغي أن تراعي الدول الأعضاء، وكذلك الأمانة العامة، النقاط التي أكد عليها فرع نيروبي لمجموعة الـ ٧٧ من أجل المزيد من الإيضاح والاحتراش والتشاور.

وتود باكستان أن تؤيد توصية فرقة العمل بإنشاء مجموعة للإدارة البيئية برئاسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي لمجموعة الإدارة البيئية أن تبذل كل جهد لتحقيق ما وصفه الأمين العام بأنه:

"توازن مستدام بين النمو الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، والإنصاف الاجتماعي وحماية موارد الأرض والمشاعات ونظم المحافظة على الحياة" (A/53/463، الفقرة ٢)

ونتفق مع فرقة العمل على أن يقوم الأمين العام، من خلال المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتوجيه دعوة إلى الحكومات ومؤتمرات الدول الأطراف للنظر في الآثار المترتبة على الافتقار إلى الكفاية التشغيلية والتكاليف الناشئة عن التشتت الجغرافي لأمانات الاتفاقيات وطرق التغلب على هذه المشكلة. ولقد أوضحنا بجلاء وجهات نظرنا بشأن هذه المسألة في المناقشة المتعلقة بالإصلاح، ويسعدنا أن نشير إلى أن فرقة العمل اتخذت رأيا مماثلا.

ونقدر بصفة خاصة مجموعة التوصيات التي تستهدف استغلال وتجميع مجمل الطاقات الناجمة عن شغل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) مقعدا واحدا.

وإذ نقدم تأييدنا للتوصيات التي ركزت على تعزيز مساهمة ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية،

من عملية الإصلاح التي كرس الدول الأعضاء لها جهودا نشطة، ونجاحها يشكل أولوية عليا بالنسبة إليها.

ونشعر نوعا ما بخيبة أمل إزاء حقيقة أن هذه الفرصة فانتنا فعلا ولن نتمكن اليوم من وضع كشف حساب ولا من رؤية مدى النجاح الذي أسفرت عنه الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء وكذلك الأمانة العامة، لأن الأمانة العامة لم تقدم التقرير، الوارد في الوثيقة A/53/676، عن حالة تنفيذ الإجراءات في الوقت اللازم.

لقد تم الاتفاق فيما يتعلق بعملية الإصلاح على أن باستطاعة الأمانة العامة أن تباشر في تنفيذ الإجراءات المبينة في تقرير الأمين العام، الوارد في الوثيقة A/51/950 التي يكون تنفيذها من صلاحية الأمين العام، مع أخذ الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء خلال المناقشة التي جرت في ذلك الوقت في الاعتبار التام والتقرير المطلوب بموجب القرار ١٢/٥٢ ألف لم يسلم إلى الوفود إلا بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، عندما بدأت الجمعية العامة مداولاتها بشأن هذه المسألة الهامة. والأمر يقتضي دراسة مستفيضة من الدول الأعضاء لكفالة أن يكون تنفيذ الإجراءات على يد الأمانة العامة متمشيا مع التوجيه الذي أعطته الدول الأعضاء.

لذلك لن يعلق وفد بلادي في الوقت الراهن على مضمون الوثيقة A/53/676. غير أننا نؤيد استئناف هذه المناقشة في الوقت المناسب حتى تتمكن الجمعية العامة من النظر في هذه المسألة ذات الأهمية بالنسبة لمستقبل منظماتنا. وسأغتنم هذه الفرصة، مع ذلك، للإدلاء ببعض الملاحظات عن العملية التي استهلكت في إطار الإجراء ١٢ من تقرير الأمين العام عن الإصلاح.

معروض علينا تقرير بعنوان "البيئة والمستوطنات البشرية"، وهو وارد في الوثيقة A/53/463. وفي هذا الصدد، يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به نيابة عن لجنة التنسيق المشتركة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومن شأن اللجنة الثانية، برأينا، أن تكون أنسب محفل للنظر في هذا التقرير. ونحن سننسق مواقفنا مع لجنة التنسيق المشتركة. أما تقييمنا الخاص فإنه يتوافق مع آراء الأمين العام، وإننا نعتبر توصيات فرقة العمل توصيات إيجابية.

العام، أهاب الأمين العام، خافيير بيريز دي كويار، بنا، كوفود، أن

"ننظر خلفنا إلى الشوط الذي قطعناه من الطريق، و... نستلهم التجربة، و... نبدأ الخطو مرة أخرى بنشاط متجدد وبتصميم جديد. إن الأغراض التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها جوهرية لمستقبل كوكبنا. وما زالت الرؤيا التي أعرب عنها الميثاق قائمة وعلينا أن نلتفت حولها". (A/39/1، ص ٨)

وهذه النصيحة لا تزال صحيحة اليوم كما كانت آنذ.

وإذ نستعرض جهودنا الرامية إلى ترجمة رؤيا الميثاق إلى واقع ملموس، أود باسم دول الاتحاد الكاريبي الممثلة في الأمم المتحدة أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على الجهود التي بذلها من أجل تحسين أداء الأمانة العامة. ونثني بصورة خاصة على إنشاء منصب نائب الأمين العام وعلى تعيين نائبة للأمين العام لشغله.

والولاية المنوطة بنائبة الأمين العام لمعالجة مسائل التنمية تستجيب إلى نداءات الدول الأعضاء من أجل تركيز الموارد بصورة أكبر على هذا المجال الأساسي من أنشطة الأمم المتحدة. ويسرنا أن يكون مستوى الكفاءة الذي تحقق في هذا المجال قد ازداد منذ تنفيذ معظم الإصلاحات الأخيرة وتطلع إلى مواصلة التقدم.

وبالنسبة للإصلاح وتعزيز الأمم المتحدة بصورة عامة، يقدم تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية (A/53/463) مجموعة من المبادئ التوجيهية لتحسين أداء الأمم المتحدة وأثرها في مجال البيئة والمستوطنات. وإننا نقر بضرورة إجراء دراسة مفصلة للتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة والواردة في التقرير ونؤيد الدعوة الموجهة من لجنة التنسيق المشتركة لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين إلى تنفيذ ذلك من خلال عملية مفتوحة وشفافة. والاتحاد الكاريبي يتسم بالمرونة بالنسبة للآلية المستخدمة، إلا أنه يحث على أنه ينبغي ألا يكون هناك تعارض في الجداول الزمنية مع الاجتماعات الأخرى.

ونحن جميعا نعرف أن الأسباب الجذرية لمعظم الصراعات إنما تكمن بصورة رئيسية في انعدام الأمن الاقتصادي. ولذا، ينبغي للأمم المتحدة، من أجل أن تفي

نود أن نؤكد بقدر أكبر على التدابير التي يتعين أن تتخذها الأمانة العامة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد احتياجات المنظمات غير الحكومية في الجنوب واتخاذ التدابير اللازمة لتبليتها. ونوصي أيضا باتخاذ الخطوات الضرورية لتوضيح النقاط التي أثارها فرع نيروبي لمجموعة ال ٧٧ بشأن التوصيتين ١٨ (ب) و (ج).

ويمكن لوفدي أيضا أن يوافق على التوصية الخاصة بعقد مناقشات مسهبة داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوفير مدخلات لجمعية الألفية ومنتدى الألفية والتفكير أيضا في دور مجلس الوصاية.

ولئن كنا سنعود لاحقا إلى التقرير المتعلق بتنفيذ الإجراءات الواردة في تقرير الأمين العام (A/51/950)، أود أن أعرب عن وجهات نظري بشأن مسألتين أخريين يوليهما وفدي أهمية فائقة - وهما، الحدود الزمنية للمبادرات الجديدة وجمعية الألفية. وفيما يتعلق بالحدود الزمنية، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى الفقرة ٦١ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثاني عشر لحركة عدم الانحياز المعقود في دربان في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، التي طلبت إلى جميع أعضاء حركة عدم الانحياز أن ينظروا على الوجه الأكمل في أثر هذا المقترح على برامج وأنشطة المنظمة. وسنواصل التنسيق في إطار حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ للتوصل إلى موقف مشترك بشأن هذه المسألة.

وبالنسبة لجمعية الألفية، نتطلع إلى هذا الحدث الذي سيؤذن بحلول الألفية الجديدة للدول الأعضاء والأمم المتحدة. ونحن نقترح أن تفتح الدول الأعضاء هذه الفرصة لكي تحدد مسار الأمم المتحدة خلال السنوات المقبلة. وتحقيقا لهذا الغرض، يستصوب أن ينشأ فوراً فريق عامل مفتوح العضوية تابع للجمعية العامة لتنسيق إسهامات الدول الأعضاء في ذلك المحفل الهام.

في الختام، يحدونا الأمل بأن تتمكن الجمعية من بدء مناقشتها بشأن الوثيقة A/53/676 المتعلقة بحالة تنفيذ التدابير، حتى تتمكن الدول الأعضاء من تقديم آرائها في المستقبل القريب.

السيدة درايتون (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
في عام ١٩٨٤، أثناء الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية

وقد سمعنا مرارا عبارات عن أنه ينبغي للأمم المتحدة ان تركز على عمل ما تحسن صنعه. وترى وفود الجماعة الكاريبية أن الأمم المتحدة تتفرد في قدرتها على مساعدة الحكومات في تحديد أفضل ما يناسب احتياجاتها من أنواع نهج السياسات الإنمائية، وذلك بتعزيز قدراتها الوطنية على إدارة عمليات التنمية وتوجيه الدعم المقدم من المانحين نحو برامج تؤدي إلى النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. إننا نتطلع إلى الأمم المتحدة لكي تدعم الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تنفيذ برامج العمل والالتزامات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات واجتماعات القمة الدولية للأمم المتحدة. وينبغي أن تتم المساعدة داخل إطار يزن السياسة الاقتصادية والاجتماعية بموازين التنمية المستدامة. ويجب على الأمم المتحدة، على نطاق المنظومة، أن توفر المدخلات وتضع البرامج وتوفر الدعم اللازم لتلبية المتطلبات التي تحددها البلدان النامية.

ويجري تذكيرنا يوميا بأن الفوارق التاريخية بين البلدان المكتملة النمو والبلدان النامية لا يمكن إزالتها بجرة قلم. وكان البعض قد أكدوا لنا أن عملية العولمة واقتصاد السوق سيكفلان النمو المطلوب ويساعدان على تسوية ميدان المنافسة، ولكن السوق كما تعلمنا بصورة مؤلمة خلال الشهور القليلة الماضية تحركها قوى خارجة عن نطاق سيطرتنا. وأصبحت منظمات عديدة في مجتمعنا المدني، بما فيها، وبدرجة ملحوظة، أقسام من قطاعنا الخاص، تطالب بفك الارتباط وفرض ضوابط تمنع حدوث أي استنزاف رأسمالي مفاجئ لاقتصاداتنا.

وإذا كان مقدورا لكل البشرية أن تدخل الألفية المقبلة وهي لا تزال أسيرة نظام اقتصادي عالمي يستمر في توسيع الشقة بين البلدان الغنية والفقيرة، فسيضيع الجميع. ويجب أن نضمن ألا تكون المناقشات الدولية الحكومية بشأن تمويل التنمية والجمعية الألفية مجرد مناسبات لبذل المزيد من الوعود والتعهدات التي لا يوفى بها، بل يجب أن تكون دعوة متجددة وحثيثة إلى إنهاء المد الحالي من المعاناة الإنسانية. وتود الجماعة الكاريبية أن ترى التزاما عالميا بكفالة عملية مفتوحة لممثلي المنظمات غير الحكومية. وهذا من شأنه أن يضمن مشاركة أفضل الطاقات وأوسع الخبرات المتوفرة لدينا في صياغة الحلول التي ستكفل قيام نظام مؤسس على العدالة الاقتصادية والاجتماعية. ونتطلع إلى عملية مشاورات واسعة النطاق، تؤدي إلى التزامات قوية تمكننا

بولايته الأساسية، أن تركز على تعزيز الاستقرار الاقتصادي للبلدان كمسألة ذات أولوية. وحتى الآن، لم تتمخض جميع الجهود الرامية إلى معالجة الاختلال الرئيسي القائم بين اقتصادات الدول الصناعية واقتصادات البلدان النامية عن نتائج تذكر. والحوار بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب لم يؤدي إلى أية مفاوضات مجددة لإقامة علاقات اقتصادية أكثر توازنا أو إلى تخفيض حدة الفقر والصراع في بلداننا الواقعة في الجنوب. ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى طابع المواجهة الذي ساد العلاقات في الماضي. ولم تتمكن إلا في السنة الماضية من التوصل إلى الاتفاق بشأن عملية لمفاوضات عالمية حول التمويل والتنمية تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثمة عناصر أخرى من عملية الإصلاح معروضة على الهيئات الحكومية الدولية. وفيما يتعلق بأحكام الأجل المحددة، فإننا ننتظر باهتمام تقييم هذا المقترح من جانب اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. إلا أننا نرى أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان احترام وتنفيذ ولايات الجمعية العامة. وإننا مهتمون بصورة خاصة بأن تتوفر للأمم المتحدة الموارد الضرورية، البشرية والمادية، لتمكينها من تنفيذ هذه الولايات تنفيذًا كاملاً.

إن ما تحمله الألفية الجديدة من وعود يتيح لنا فرصة جديدة للحوار بشأن التنمية. ويؤيد الاتحاد الكاريبي تأييدا كاملا المقترح الذي قدمه وفد بلجيكا بأن يكون القضاء على الفقر موضوعا لجمعية الألفية. فالفقر أكبر العقبات التي تواجه السلام. والفقر عندما يمكن التغلب عليه لا ينفجر إلى صراع. لذلك من الضروري أن تتصدى الأمم المتحدة بقوة لمشكلة الفقر. وإن عكس اتجاه انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة مصادر التمويل الجديدة والمبتكرة، سيساعدان المجتمع الدولي في تحقيق هدف خفض حالات الفقر المنتشرة إلى النصف بحلول العام ٢٠١٥، حسبما اقترحت لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وسيتطلب بلوغ هذا الهدف عملا منسقا من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معا. وتشجعنا البوادر الأخيرة التي ظهرت من بعض البلدان المتقدمة النمو في الاتحاد الأوروبي والبلدان النوردية لتعزيز التزامها بخطة التنمية. وتتطلع الجماعة الكاريبية إلى مناقشة كاملة لهذه الموضوعات في إطار عملية حكومية دولية شفافة.

وسعت السوق العالمية، وزادت من سرعة دينامية القوى الإنتاجية وأتاحت المزيد من فرص التعاون والتنمية. وكل ذلك جعل هذا العالم أكثر ترابطاً من أي وقت مضى. وفي ذات الوقت، قد تذهب التحديات بالإجازات التي أحرزت بمر الزمن إذا لم نوحّد نحن كمجتمع دولي جهودنا ونمضي إلى الأمام بتصميم واستراتيجيات وإجراءات فعالة.

إن حدوث إحصار في أمريكا الوسطى أو أزمة مالية في شرق آسيا يمكن أن يعوق التقدم طوال عقد من الزمن أو نحوه. والفقر، والجريمة العابرة للحدود، والتدهور البيئي، والصراعات... الخ، لا تزال تمثل مصادر قلق كبيرة تتطلب حلاً عاجلاً. وفي وجه خطوات التقدم والتغيرات الناتجة عن العولمة، كانت أقل البلدان نمواً ضعيفة على الدوام وظلت تواجه خطر المزيد من التهميش.

والمطلوب من الأمم المتحدة، وهي في سنتها الثالثة والخمسين في خدمة الجنس البشري، وبوصفها أهم منظمة، التكيف مع هذه البيئة الجديدة والاستجابة لها على نحو فعال. ومن ثم فلا بد من الإصلاح. وقد سميت الدورة الخامسة والخمسون، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بجمعية الألفية. وهذا سيشجع فرصة لقادة العالم أن يقرروا بشأن الاستراتيجيات اللازمة وأن يرسموا طريقهم للعمل في الوقت الذي يدخل فيه العالم والمنظمة في الألفية الجديدة.

ويعتقد وفدي أنه لكي تكفل تلك المناسبة بالنجاح يجب أن يكون هناك تحضير كاف لها من خلال عملية تحضيرية حكومية دولية. وسنواصل تقديم إسهامنا في المناقشة المقبلة بشأن هذا الموضوع.

ويشارك وفدي في الرأي القائل إنه ينبغي للجمعية العامة في هذه الدورة، بينما تستمر في نظرها في المسائل المعلقة، أن تلقي نظرة على أثر التدابير التي تمت الموافقة عليها. وإننا نتطلع إلى التقرير الذي أعده الأمين العام في هذا الصدد. ونود أن نذكر أن الإصلاح كانت له نتائج أولية مشجعة فيما يتعلق بالفعالية والتماسك.

وبلاحظ وفدي أن هذا التطور نال اهتماماً زائداً وصعد إلى مقدمة جدول أعمال المنظمة. وإذ نرحب باستحداث منصب نائب الأمين العام، فإننا نؤكد مجدداً اقتناعنا بأن هذا من شأنه أن يسهم أكثر في رفع مكانة

من أن نبني معاً أمماً متحدة مؤهلة للعمل في القرن الحادي والعشرين.

السيد نغو كوانغ شوان (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به رئيس اللجنة المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين.

في تموز/يوليه من العام الماضي، قدم الأمين العام إلى الجمعية تقريره المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وقد تضمن ما كان يراه الأمين العام أوسع إصلاحات وأبعدها أثراً خلال السنين ال ٥٢ من تاريخ هذه المنظمة. وحينذاك رحب وفدي بالتقرير وأعرب عن تقديره للأمين العام على مبادرته.

وبفضل مبادرات الأمين العام انطلقت بالفعل عملية إصلاح جوهري للأمم المتحدة. وقد جرت مناقشة المسائل والمقترحات الواردة في ذلك التقرير والنظر فيها بصورة شاملة خلال الدورة الأخيرة، من خلال آلية المشاورات غير الرسمية المتصلة بالجلسات العامة للجمعية العامة. وكان الإصلاح محل تركيز بارز في عمل الجمعية العامة طوال تلك السنة حتى أن الدورة الثانية والخمسين للجمعية العامة سميت بجمعية الإصلاح.

واعتمدت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرارات ١٢/٥٢ ألف وباء، اللذين أقرت بهما جميع الإجراءات وعدداً من التوصيات التي اقترحتها الأمين العام، وطلبت الاستمرار في دراسة المقترحات الأخرى والنظر فيها. وفي ذات الوقت، طلبت الجمعية العامة أن تؤخذ في الاعتبار، أثناء تنفيذ المسائل التي تمت الموافقة عليها، الآراء التي أعربت عنها الدول خلال عملية النظر فيها واعتمادها.

وعند منعطف الألفية الجديدة يمر العالم بتحويلات عميقة. وفي بحث الأمم عن الأمن والازدهار تقترن الفرص العظيمة بتحديات هائلة. وفي وسط كل ذلك، ظلت عملية العولمة تتطور كقوة تؤثر تأثيراً عميقاً على كل أمة من الأمم، إيجابياً وسلبياً على حد سواء. وكان من الواضح أن هذا أحد الموضوعات البارزة التي جرت مناقشتها وتحليلها أثناء المناقشة العامة في هذه السنة.

والعولمة، بالإضافة إلى تقدم العلم والتكنولوجيا، لا سيما في مجال المعلومات ووسائل الاتصالات والنقل،

المشتركة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة ال ٧٧ والصين، يؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل جنوب أفريقيا نيابة عن لجنة التنسيق المشتركة.

إن موظفي الأمم المتحدة هم المورد الرئيسي المتاح للدول الأعضاء لتحقيق التنفيذ الكامل للولايات التي تحددها. والموظفون يجب أن يقوموا بدور حيوي في تنفيذ مقترحات الإصلاح التي تعتمدها الجمعية العامة. والوفد الكوبي يعلق أهمية خاصة على مقترحات الأمين العام لإصلاح إدارة الموارد البشرية كما وردت في الوثيقة A/53/414. وإننا نعتبر إصلاح إدارة الموارد البشرية نظاما؛ ونرى، أن تفويض السلطة من جانب الأمين العام لا يمكن أن ينجح بشكل فعال إلا في سياق آلية مدعمة لمحاسبة مديري البرامج، ونظام متجدد فعال للعدل الداخلي يحمي الموظفين حقا ويستعيد لديهم الروح المعنوية والشعور بالثقة. ونعتقد أنه سيكون من المفيد جدا للأمين العام أن يعرض خطة أدائية تشمل جدولاً زمنياً مقترحاً، وأن تقدم الأمانة العامة تقديرات للموارد المطلوبة. وهذه المعلومات ستكمل الأهداف العامة الواردة في الوثيقة A/53/414، وستكون بالغة الأهمية.

الاقتراح المتعلق بخلق عائد للتنمية اعتبر واحداً من أكثر العناصر تجديداً في مجموعة مقترحات الإصلاح المتكاملة التي قدمها الأمين العام. ورحبت البلدان النامية بذلك الاقتراح كطريقة لتكملة الموارد المخصصة للتنمية، التي أصبحت الآن متزايدة الندرة ومثقلة بعبء المشروطة. ونحن لا نزال نتطلع باهتمام إلى مزيد من المقترحات من الأمانة العامة فيما يتعلق بطرائق وأهداف الحساب الإنمائي. وعلى وجه الخصوص إلى معلومات عن قائمة المشروعات التي ستمول بمبلغ الـ ١٣,١ من ملايين الدولارات التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها ٢٢١/٥٢، لكن هذه الاقتراحات الإضافية بحاجة إلى أن تقدم. وسيكون من دواعي الأسف أن يستخدم الحساب الإنمائي لخفض الميزانية في مختلف القطاعات أو إجراء خفض إضافي في عدد الموظفين.

إننا نعتقد أن الأمر يعود إلى الدول الأعضاء كي توافق في سياق مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين المعنية، على التدابير الرئيسية المرسومة لتحقيق الكفاءة. ونأمل أن تعتمد في هذه الدورة طرائق استخدام الحساب، وأن تحدد الطرق التي تساهم بها الدول الأعضاء في مختلف مراحل إدارتها. وأن يصدر

الأمم المتحدة وقيادتها في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك مضاعفة الجهود المبذولة لتعزيز الأمم المتحدة بوصفها مركزاً قيادياً للسياسة الإنمائية والمساعدة الإنمائية.

في أوائل هذا العام، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسات المالية الدولية للمرة الأولى مناقشة وحوارا مشتركين بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مع التركيز على مسائل العولمة والأسواق والتنمية. ونعرب عن تقديرنا الكبير لهذا، لأننا نعتبرها ممارسة بالغة الأهمية. وإن الجمعية ستواصل نظرها في الاقتراحات المتعلقة بحملة أمور منها تعيين حدود زمنية لمبادرات جديدة، ونظام للميزانية يقوم على تحقيق النتائج، واستخدام الحساب الإنمائي. وهذه المقترحات بحاجة إلى استعراض وتقييم شاملين مع أخذ آثارها في الاعتبار ومراعاة قواعد المنظمة وأولوياتها. ودراسة هذه المقترحات وغيرها تتطلب إجراءات مفتوحة شفافاً تتيح المشاركة الكاملة الفعالة من جانب الوفود وتيسر إجراء مناقشة موضوعية مركزة.

والإصلاح سيكون نتيجة جهد مشترك يتسم بالعزيمة، والعمل الشاق، والتجديد، والحلول الوسطى، بغية تعزيز المنظمة. ولما كان الإصلاح عملية مستمرة، فإنه يتطلب مراقبة، واستعراضاً، وتقييماً بصفة مستمرة. فلنؤحد جهودنا نتحرك قدماً في هذا الجهد المشترك نحو تحقيق أهدافنا المشتركة.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن مناقشة الجمعية بشأن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/51/950 والمعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، واعتماد القرارين ١٢/٥٢ ألف و ١٢/٥٢ باء، والمفاوضات بين الحكومات بشأن مقترحات الأمين العام التي أعقبت ذلك، تبين جميعها أن إصلاح الأمم المتحدة ليس حدثاً منفصلاً بذاته، وإنما عملية دينامية مستمرة. وكجزء من تلك العملية، تنخرط الجمعية العامة مرة أخرى، في دورتها الثالثة والخمسين، في تحليل بعض المقترحات الموضوعية التي طرحها الأمين العام. ونحيط علماً بأحدث تقرير يقدمه الأمين العام، في الوثيقة A/53/676 ونأمل أن تتاح للجمعية الفرصة لمناقشة التقرير مناقشة موضوعية.

والوفد الكوبي، بعد أن شارك بنشاط في المناقشة وفي التفاوض بشأن المقترحات في لجنة التنسيق

السيد كلاوس توبيفر. إن إحياء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) أولوية لا شك فيها للأمم المتحدة. ومن رأينا أن تعزيز هاتين المؤسستين يتطلب أيضا إحياء مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تشكل نقطة بداية هامة على الطريق نحو مزيد من التنسيق الفعال والتماسك الأكبر في مجالات البيئة والمستوطنات البشرية.

وفي هذا الصدد يجب على الجمعية العامة أن تدرس بعناية كل توصية، خاصة إذا راعينا حقيقة أنه في أجزاء كثيرة من التقرير لا يبدو واضحا ما إذا كانت التوصيات بنيت كليا أو على نحو جزئي على أساس التوصيات الواردة في تقرير فرقة العمل. وبالإضافة إلى العمل المؤسسي الذي يمكن القيام به لعكس الحالة الراهنة لهذه الوكالات، يؤمن وفد كوبا بأن عدم توفر موارد مالية ثابتة ومضمونة وكافية يشكل العقبة الرئيسية التي تمنع قيام برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل بدور حاسم أكبر كل منهما في مجالات عمله.

تعلق كوبا بأهمية كبيرة على عملية الإعداد لجمعية الألفية ولعقدتها، وقد أشار الأمين العام إلى ذلك في الوثيقة A/52/850. ونتطلع قدما إلى أن يقدم الأمين العام إلى الدول الأعضاء تقريرا يسهل المداولات وعملية صنع القرار في جمعية الألفية.

مع ذلك نعتقد أن البيانات التي أقيمت في المناقشة العامة في الدورة الثالثة والخمسين، بالإضافة إلى بيانات الدول الأعضاء عند مناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، يمكن أن تكمل تقرير الأمين العام وأن تدمج بعناصر قيمة حسنة التوقيت لها أهمية مشتركة.

وتعتقد كوبا أن عملية الإعداد لجمعية الألفية والتفاوض بشأن جدول أعمالها والوثائق الرئيسية لهذا الحدث الهام ينبغي أن تتسم بالشفافية وأن تكون مفتوحة تساهم فيها جميع الدول الأعضاء وتقدم أكبر قدر ممكن من إسهاماتها، مع مراعاة المواقف المعرب عنها في عملية التفاوض المشتركة بين الحكومات وفي مداولات المجموعات الإقليمية المختلفة وفي المحافل المتعددة الأطراف. ولا يمكن لأي إسهام من دولة ما أو من مجموعة من الدول أيا كانت قيمته أو الحاجة إليه أن يحل محل عملية التفاوض المشتركة بين الحكومات والتي لا غنى عنها، التي تتطلبها جمعية الألفية.

قرار بشأن استخدامات ومقاصد مبلغ الـ ١٣.١ من ملايين الدولارات الموافق عليه للسنتين الماليتين الحاليتين.

والاقتراح المتعلق بنظام الميزانية القائم على تحقيق النتائج اقتراح هام أيضا. ونرى أن الأمانة العامة يجب أن توفر للدول الأعضاء وثائق إضافية تصف أساس تنفيذ هذا المبدأ وبالتحديد المقترحات بشأن مؤشرات قياس النتائج، وبشأن أثر التغيير في نظام الميزانية على مستوى الموارد المخصصة للقطاعات المختلفة، وبشأن آليات المحاسبة التي ستنشأ، وبشأن التغييرات في البنية التنظيمية للأمانة العامة التي ستكون لازمة لضمان سلامة دورة التخطيط، والبرمجة، والميزنة، والتقييم، من بين عناصر أخرى. والعنصر المركزي اللازم توفره في الوثائق الإضافية بشأن هذا الاقتراح يجب أن يكون تحليل أثر تطبيق ذلك النهج على نظام ميزانية مختلف مجالات تخصيص الموارد وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالموظفين، والمستشارين، والخبراء، والمتقاعدين من الخارج.

لقد ظل الوفد الكوبي منذ وقت طويل مهتما بالاقتراح المتعلق بأحكام الأجل المحددة، على نحو ما ورد في الوثيقتين A/52/851 و A/52/851/Add.1. وفي رأينا أن خطة منتصف المدة لا تعزز المقاصد الرئيسية للمنظمة والمهام التي اعتمدها أعضاؤها فحسب وإنما تعبر بشكل مباشر أيضا عن المعايير الإرشادية لقرارات الجمعية العامة السياسية والقرارات المتعلقة بالميزانية. كما أن القواعد واللوائح والأنظمة المالية المطبقة في الأمم المتحدة الآن تبين أساس تلك المقترحات والولايات. ولن يكون صحيحا في رأينا أن يتعارض المفهوم الجديد الخاص بالحدود الزمنية مع نص وروح تلك القواعد والأنظمة. ولن يكون من المرغوب فيه تغيير مقاصد المنظمة باسم زيادة كفاءة وفعالية الولايات التي تعتمدها الجمعية العامة. ويجب على الجمعية العامة أن تستمر في أن تتمتع بالسلطة المعترف بها. في البداية ووفقا لإجراءاتها الخاصة بصنع القرار في أن تحدد مدة كل ولاية، وفي أن تبت في البرنامج وفي الهياكل التنظيمية اللازمة لإنجاز الأهداف والولايات المتفق عليها.

والوفد الكوبي يشكر الأمين العام على تقريره (A/53/463) عن البيئة والمستوطنات البشرية؛ ونوجه شكرنا أيضا إلى فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية، وعلى وجه الخصوص لرئيسها،

توييفر وفرقة العمل التي قادها لعملها الممتاز. والتوصيات المرفقة بالتقرير تستحق الدراسة في إطار مناسب لأنها تستهدف توليد تعاون جديد فيما بين الوكالات المختلفة والاتفاقيات التي تتناول في الوقت الراهن البيئة من جانب من جوانبها المتعددة مثل التصحر وتغير المناخ والتنوع الأحيائي والتلوث الكيميائي.

بالإضافة إلى ذلك تدعو بلادي إلى تنفيذ بعض المعايير المقترحة إذا كانت تؤدي إلى تنسيق أفضل للعمل بين الاتفاقيات البيئية، وإذا كانت تشكل خطوة أولى صوب تحسين التوافق في السياسة العامة كما شرح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وينبغي أن يتم ذلك بينما نضمن أن يحتفظ كل هيكل بكيانه الخاص. ويمكن أن يقوم هذا التنسيق داخل مجموعات وظيفية. وعلى سبيل المثال يمكن لمسائل الموارد البيولوجية والمنتجات الكيميائية والنفايات، والتلوث البحري أن تستفيد من نهج شامل يركز على الصلات الفريدة لكل منها. هذه مسألة تصور يستهدف تعزيز التفاعل والنهوض بالتعاون المستدام المتعدد الأوجه فيما بين الأمانات والاتفاقيات السارية.

وفي سياق تنسيق أنشطة الاتفاقيات المختلفة التي نشأت عن قمة ريو والتوفيق بينها وبين برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن النهج الذي وضعه تقرير فرقة العمل بشأن تعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي يستحق الدعم. والواقع أن التوصية ٤ من التقرير تقترح:

"تشجيع سائر وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة في نيروبي أو توسيع نطاق هذه الأنشطة حتى يتحول مجمع الأمم بنيروبي إلى مكتب للأمم المتحدة يتسم باكتمال النشاط". (A/53/463، الفقرة ٣٣)

هذا مطلب للبلدان الأفريقية تؤيده تونس تأييدا قويا.

أخيرا أود أن اتطرق بإيجاز إلى مسائل معينة اتبحت لنا الفرصة للنظر فيها وسبق أن أبدينا موقفنا بشأنها. الأولى تتعلق بالحدود الزمنية للمبادرات الجديدة ما يسمى "أحكام الأجل المحددة". ولئن كانت تونس تفهم الحجج التي تدافع باسم الكفاءة عن هذه المبادرة فإنها تعتقد أن الآثار المترتبة عليها لم تستوعب تماما، وتتطلب بالتالي استعراضا ومناقشة مستفيضة.

إننا نتفق مع الوفود التي أوصت بإنشاء لجنة تحضيرية أو فريق عامل مفتوح العضوية في الجمعية العامة لهذا الغرض، وكما قال الأمين العام نفسه

"تشكل سنة ٢٠٠٠ مناسبة فريدة ورمزية بالنسبة للدول الأعضاء لكي تشرح وتؤكد رؤيتها الحية بالنسبة للأمم المتحدة في العهد الجديد". (A/52/850، الفقرة ١)

إن كوبا تكرر استعدادها الكامل للمشاركة بروح التعاون البناء في عملية إصلاح الأمم المتحدة وفي نجاح جمعية الألفية.

السيد عزايذ (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إذ أتكلم بشأن البند ٣٠ من جدول الأعمال "إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات"، أود أن أعرب عن تأييد وفد تونس الكامل للبيان الذي قدمه رئيس حركة عدم الانحياز، سفير جنوب أفريقيا، بالنيابة عن أعضاء حركة عدم الانحياز ومجموعة ال٧٧ وبالتالي سأقتصر في بياني على ذكر بعض العناصر التي أرى أنها تستحق توكيدا خاصا.

المسألة الأولى التي أود أن أتطرق إليها تتعلق بمبدأ الإصلاح ذاته. وفي هذا الصدد يسعدني مرة أخرى أن أشيد بالأمين العام السيد كوفي عنان على الاقتراحات التي قدمها في تقريره بشأن إصلاح المنظمة والتي تهدف إلى تسهيل عملياتها وتحسين كفاءتها.

وبلدي الذي شارك في فرقة العمل المختلفة بشأن تجديد المنظمة يدرك أهمية الأهداف المرجوة من الإصلاح. والوثيقة A/53/676 بشأن حالة تنفيذ الإجراءات الموصوفة في تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" توفر في هذا الصدد منظورا عريضا لكل ما فعلته المنظمة في شهور قليلة. وسواء تعلق الأمر بالإصلاحات في مجال الإدارة أو التخطيط أو بناء السلام أو دور الأمانة العامة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، على سبيل المثال لا الحصر، فإن المهمة تبدو ضخمة. ونأمل أن تتناسب النتائج المحرزة مع الجهود المبذولة في هذا المسعى.

النقطة الثانية التي أود أن أتناولها تتعلق بمسألة البيئة والمستوطنات البشرية التي تناولتها الوثيقة A/53/463، وفي هذا الصدد تهنيئ تونس السيد كلاوس

وعليه، نهى الأمين العام على جهوده المتواصلة لإصلاح المنظمة وتجهيزها بشكل أفضل لمواجهة التحديات التي تنتظرنا.

وكانت عملية الإصلاح ناشطة أيضا من خلال الجهاز الحكومي الدولي، والواقع أنه تم إحراز تقدم كبير في مواصلة النظر في مقترحات الأمين العام، في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجالس التنفيذية والصناديق والبرامج ومختلف لجان الجمعية العامة. وتسعدنا على وجه الخصوص نتائج الجزء الإنساني الأول الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والذي يمكن زيادة تعزيزه. ونرحب أيضا بالاتفاق الذي توصل إليه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع إطار تمويلي متعدد السنوات بغرض عكس الاتجاه المتدني في توفير الموارد الأساسية لتمويل التعاون الإنمائي والتقني.

وهكذا نرى أن الجمعية، بنبرة من التفاؤل العظيم، تواصل هذا الأسبوع نظرها في مسائل الإصلاح. ونحن مطمئنون، سيدي، بأن هذه الهيئة، في ظل قيادتكم القديرة، ستحافظ على الزخم وستبني على النتائج الإيجابية التي تحققت من قبل.

لقد درس الوفد البرازيلي باهتمام شديد مختلف الاقتراحات الخاصة بالاجراءات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية. وهي جديرة بأن ننظر فيها الجمعية العامة بدقة وتعمق. ونعتقد، كما اقترحت وفود أخرى من قبل، أن مناقشتنا الأولية لهذه المقترحات ينبغي أن تستفيد أولا من تبادل صريح لوجهات النظر، ويا حبذا أن يكون ذلك في إطار مشاورات غير رسمية للجلسات العامة.

أما الجمعية الألفية فستمثل فرصة فريدة للدول الأعضاء للإفصاح عن رؤيتها لدور المنظمة في العهد الجديد. وعلينا أن نبدأ الآن العمل التحضيري لكي نكفل نجاح الجمعية الألفية. ومن المهم إلى أقصى حد أن تكون لدينا مع نهاية هذا العام صورة واضحة لكامل العملية التحضيرية.

وتحقيقا لذلك الغرض، نشق بأن سلسلة من المشاورات غير الرسمية للجلسات العامة تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، يمكن أن تستفيد أيضا استفادة من آراء الأمين العام ذاته بشأن مسائل مثل الموضوعات المحتملة لمؤتمر قمة الألفية، والمسائل التي سيتم التركيز عليها

وفيما يتعلق بجمعية الألفية، وهو الموضوع الذي أشار إليه الأمين العام في التقرير A/52/850، نرى أن هذه الوثيقة تتضمن اقتراحات تتوافق إلى حد كبير مع الطريقة التي يود المجتمع الدولي أن تتميز بها أنشطة المنظمة في القرن المقبل. ونرى أن إجراء استعراض دقيق لهذه الاقتراحات ضروري.

ويؤيد وفد تونس إجراء مناقشة رفيعة المستوى في الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بشأن موضوع "الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين"، يمكن أن تشكل "قمة الألفية". وترحب تونس أيضا باقتراح الأمين العام إعداد تقرير عن الموضوع نفسه. إلا أن تونس ترى أن الوقت المحدد لتقديم هذا التقرير، وهو منتصف صيف عام ٢٠٠٠، متأخر جدا وينبغي تقديمه ستة أشهر على الأقل، حتى يتسنى للدول الأعضاء أن تنظر فيه وتستخلص الاستنتاجات الضرورية قبل انعقاد قمة الألفية.

إن المصادر الرئيسية التي يعتزم الأمين العام أن يستند إليها في إعداد تقريره كلها جديرة بالملاحظة، ومع ذلك، من الأهمية بمكان أن تتاح للدول الأعضاء فرصة لتزويد الأمين العام بأرائها بشأن التحديات التي ستواجهها منظماتنا في القرن الحادي والعشرين. ويمكن القيام بذلك في دورة غير رسمية للجلسات العامة يمكن عقدها في الأشهر القليلة المقبلة.

السيد فال (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):
بوصفنا وفدا تشرف بالعمل عن كذب مع سلفكم في المفاوضات المتعلقة بمقترحات الأمين العام للإصلاح، يسعدنا أن نقر بالنتائج الإيجابية التي حققتها الأمانة العامة على امتداد السنة الماضية في تنفيذ أحكام الإصلاح كما انعكست في التقرير الوارد في الوثيقة A/53/676.

وضمن هذه النتائج، بدأ فريق الإدارة العليا الآن يمارس كل وظائفه (بما يكفل التماسك الداخلي لعمل المنظمة)، وأثبت مكتب نائبة الأمين العام القيمة الحقيقية لهذه الإضافة المؤاتية إلى هيكل الأمانة العامة. وشهدت مختلف الإدارات تغييرات كبيرة، وحسنت مستواها في التنسيق والأداء وخاصة في المجالات المتصلة بالشؤون الاجتماعية والاقتصادية والانسانية.

ثانياً، ترحب مصر بما ورد بتقرير الأمين العام وما تضمنه تقرير فرقة عمل توفير حول تنسيق جهود وعمل المنظمة في مجال البيئة، في إطار ما يعرف بفريق الإدارة البيئية.

ثالثاً، نرى في هذا الإطار ضرورة الاحتفاظ باستقلالية عمل لجنة المستوطنات البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نظراً لاختلاف طبيعة عمل كل منهما.

رابعاً، ترى مصر أهمية التنسيق بين الاتفاقيات المختلفة. إلا أن اقتراح دمج أمانات تلك الاتفاقيات قد ينتج عنه نقص في الموارد المتاحة لتنفيذ كل منها مع احتمال تشويه أولويات عمل المنظمة في إطار الاتفاقيات المختلفة، وهو الأمر الذي نرى ضرورة تجنبه.

خامساً، وأخيراً، ترى مصر ضرورة المحافظة على نيروبي كمركز دولي هام وأساسي للتعامل مع موضوعات البيئة.

يود وفد بلادي، ونحن على أعتاب ألفية جديدة نتطلع إليها بكل تحدياتها وآمالها، أن يؤكد على أهمية تقييم إنجازات الأمم المتحدة في عصرنا الحالي، ودراسة آفاق إسهاماتها في القرن القادم. ولا شك أن عام ٢٠٠٠ يشكل مناسبة فريدة للقيام بمثل هذا التقييم وهذه الدراسة. ومن هنا أيدت مصر اقتراح الأمين العام بإطلاق اسم "الجمعية الألفية" على الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. كما تؤيد عقد مؤتمر قمة الألفية في نفس هذه الدورة لرؤساء الدول والحكومات، يصدر عنها إعلان ختامي أو وثيقة ألفية تهدف إلى تأكيد الالتزام بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ودراسة دور وسبل إسهام المنظمة الدولية في الوفاء بآمال هذا العهد الجديد ومواجهة تحدياته.

وأود أن أؤكد هنا على ضرورة عدم اقتصار الجمعية أو مؤتمر قمة الألفية على الاحتفالات المراسمية، بل على ضرورة قيامها باعتماد وثيقة مضمونية تحوي أفكار وآمال وطموحات شعوب العالم للألفية الجديدة، كما تشكل أساس ولبنة وبرنامج عمل المستقبل.

من هذا المنطلق، جاء اقتراح السيد وزير خارجية مصر ببدء التحضير للدورة الألفية خلال الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، خاصة وأن خبرتنا في الأمم المتحدة تؤكد أن الإعداد والتحضير الجيد شرطان

في التقرير الذي سيعقد لمؤتمر القمة، وإجراءات للاستعراض الحكومي الدولي للتقرير مثل انعقاد هذا المؤتمر.

ونوافق بصفة عامة على أن يعد تقرير الأمين العام عن الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بعد عملية مشاورات واسعة تشترك فيها الدول الأعضاء وغيرها من الأطراف الفاعلة ذات الصلة. وهذه العملية التشاركية سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، يجب الاضطلاع بها خلال عام ١٩٩٩، لضمان إتاحة التقرير لكي تنظر فيه الدول الأعضاء في مطلع عام ٢٠٠٠.

ولدى تحديد جدول الأعمال والمواضيع المحتملة للجمعية الألفية ومؤتمر قمة الألفية، يفضل أن نتجنب سرد مسائل من شأنها أن تؤدي حتماً إلى تجزئة المناقشات. وفي هذا الاتجاه ينبغي أن نتدارس موضوعاً شاملاً يمكن أن يضم مفهوماً عريضاً لدور المنظمة ويلهم ويثري مناقشة تطلعية.

إن تعزيز التعددية في مواجهة القرن الجديد هو هدفنا المشترك. وبالتالي يمكن أن يكون الموضوع العام لمؤتمر قمة الألفية التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة على النظام المتعدد الأطراف، أو، بعبارة أخرى، كيف يمكن أن نجهز النظام المتعدد الأطراف للارتقاء إلى مستوى التحديات الجديدة التي تفرضها العولمة في بداية قرن جديد. ومن هذا الموضوع الشامل يمكن اشتقاق مواضيع محددة، مع إيلاء اهتمام خاص لمجالات التنمية والقضاء على الفقر ونزع السلاح.

السيد عبد العزيز (مصر): أود في بداية كلمتي أن أعرب عن تأييد وفد مصر لما جاء بالكلمة الملقة بالنيابة عن الدول أعضاء لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ بشأن إجراءات الإصلاح بكافة جوانبها، وخاصة فيما يتعلق بتقرير فرقة عمل "توفير" المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية. وأود، في هذا الصدد، أن أبدأ بالإعراب عن بعض الملاحظات المبدئية المختصرة حول عملية إصلاح الأمم المتحدة في مجال البيئة والمستوطنات البشرية.

أولاً، يرى وفد مصر أن تلك العملية يجب أن تتم وفقاً لألفية تحدد الجمعية العامة، وتتسم بالشفافية وبمشاركة جميع الخبراء الحكوميين الممثلين للدول أعضاء الأمم المتحدة.

لجنة التنسيق المشتركة الداعي لمزيد من الدراسة لهذا المقترح، من كافة جوانبه، من قبل الأجهزة الفنية المعنية، بما يسمح للجمعية العامة باتخاذ قرار رشيد تجاهه.

السيد جون (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتكلم وفدي الآن ليعرب عن تأييده الكامل للجمعية الألفية المقترحة، واللجنة الخاصة المعنية بمنظومة الأمم المتحدة ومنندى الألفية، وكلها جوانب من تدابير ومقترحات من أجل إصلاح الأمم المتحدة. إننا نتفق مع الرأي القائل إن عام ٢٠٠٠ يشكل لحظة فريدة ومتميزة من الناحية الرمزية لكي تعبر فيها الدول الأعضاء عن رؤية جديدة للأمم المتحدة في العهد الجديد - الألفية الجديدة - وأن تؤكد تلك الرؤية.

ونسلم أيضا بأن تقرير الأمين العام المعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح"، والوارد في الوثيقة A/51/950، والإجراءات التي اتخذناها جماعيا حتى الآن لتنفيذ التغييرات التي اتفقتنا عليها، ليست كافية للتصدي للواقع الدولي في هذا العقد وفي الألفية الجديدة. ونرى أن الأمم المتحدة ليست بحاجة إلى إجراءات تجميلية فقط؛ إنها تحتاج إلى إعادة تشكيل لكي تتكيف مع الطرائق الجديدة في عالمنا. والواقع أن الجمعية العامة - أي نحن جميعا - اعترفت، في القرار ١٢/٥٢ بآء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بضرورة النظر في تغييرات ذات طابع أساسي، بدرجة أكبر من التي وردت في تقرير الأمين العام.

ويرى وفدي أن إعادة تشكيل المجموعات الإقليمية أو الانتخابية تتسم بأهمية فائقة وتستحق اهتماما عاجلا من جميع الأعضاء. فالنظام الحالي للمجموعات الإقليمية عفى عليه الزمن في عالمنا المعاصر؛ وهو يحد من مشاركة الدول الأعضاء، ويحصرها في أدوار جانبية في كثير من الحالات. وكما قال زميلي من نيوزيلندا ببلاغة في الجلسة ٦٤ للجمعية العامة، أثناء المناقشة التي دارت حول إصلاح مجلس الأمن،

"إن نظام المجموعات الإقليمية الحالي قد أُنشئ منذ زهاء ٢٥ سنة... وهذا النظام، للأسف قد عفى عليه الزمن؛ ويعبر عن الجغرافيا السياسية في فترة الستينات، بما فيها المواجهة بين الشرق والغرب إبان الحرب الباردة وفترة ما بعد الاستعمار مباشرة.

....."

أساسيان للتوصل إلى توافق الآراء العالمي، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الدروس المستفادة من المناسبات المماثلة التي عقدت في الماضي وآخرها الاحتفال بمرور خمسين عاما على إنشاء الأمم المتحدة.

واسمحوا لي هنا أن أقتبس من كلمة السيد وزير خارجية مصر أمام الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، حيث أكد على أن الدورة الرابعة والخمسين:

"هي الدورة قبل الأخيرة للجمعية العامة في هذا القرن. فلتكن دورة إعداد واستعداد للدورة الأخيرة في القرن العشرين... [ولنقم] بإعداد كشف حساب للعمل الدولي في قرن كامل، بإيجابياته وسلبياته، وتقويم صريح لمنجزات البشرية وإبداعاتها، وأين فشلت ولماذا؟ وأن نعدد ونحلل ما قامت به الأمم المتحدة من عمل، وحققت من تقدم، لبلورة التعاون الدولي، وإقامة السلام، ولنتحدث أيضا عما لا يزال على جدول الأعمال الدولي متروكا للأجيال المقبلة لتتم عمله وتحقق إنجازه". (A/53/PV.15، ص ١٦).

وحول الاسلوب المقترح للتعامل مع هذا الموضوع أضاف السيد وزير الخارجية:

"ولكي نقوم تجارب الماضي ونرسم مسار المستقبل، أقترح أن تُشكل هذه الدورة لجنة تقوم بصياغة بيان واضح للتاريخ، يتضمن تقويمنا للماضي ونظرتنا للمستقبل، تصدره الدورة القادمة أياما معدودات قبل نهاية القرن وبداية القرن الجديد". (المرجع نفسه، ص ١٧)

ووفد مصر، بعد أن اطلع على المذكرة المقدمة من الأمين العام حول الموضوع، يضع هذه الأفكار مرة أخرى أمام الجمعية العامة، ويؤكد للجمعية على استعدادها التام للعمل بكل جدية وإبداء كل مرونة وتعاون سعيا لإنجاح الدورة الألفية وتحقيقا لآمال وطموحات شعوب العالم المتفائلة بعهد جديد وقرن جديد وألفية جديدة.

بالنسبة لمقترح الأمين العام بشأن "الأجل المحددة" (Sunset Provisions)، أثبتت مداولات الجمعية العامة خلال الدورة الماضية الحاجة لمزيد من المشاورات بين الدول الأعضاء بمجموعاتها المختلفة حول هذا المقترح. وأؤكد في هذا السياق التزام وفد مصر بموقف عدم الانحياز الذي أكدته قادة الحركة في دربن والذي يعكسه موقف

يجب أن تكون الجهاز الأعلى للأمم المتحدة وأن مجلس الأمن يجب أن يزاوّل أعماله في علاقة هيكلية مع الجمعية العامة. إن تنقيح الميثاق طال انتظاره كثيرا وأعرف أن المبادرة بدأت بالفعل من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة، في إطار البند ٥٩ من جدول الأعمال، إلا أن وفدنا يرى أنه يجب القيام باستعراض شامل للميثاق في جمعية الألفية وعرضه على مؤتمر قمة الألفية لاعتماده. ويمكن معالجة القضايا الأخرى التي أبرزتها بشكل مماثل أيضا.

ختاما، أود أن أؤكد للأعضاء تأييدنا الكامل لجمعية الألفية، ومؤتمر قمة الألفية ومندى الألفية للجهات غير الحكومية الفاعلة واللجنة الوزارية الخاصة. ويؤيد وفدي أيضا المفهوم الجديد للوصاية وإعادة تشكيل مجلس الوصاية.

السيد تومو موفتي (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أعلن عن تأييدي للبيان الذي أدلى به في إطار هذا البند ممثل جنوب أفريقيا باسم المكتب التنسيقي لحركة عدم الإنحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين في يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر. إن هذا الموقف الأساسي أعلنت عنه الهيئات العليا لهاتين المجموعتين الهامتين من الدول في عدة مناسبات، وقد لقي دعما لا يقل ثباتا من الصين. والواقع أن الأمم المتحدة ظلت، منذ الثمانينات، تتناول بإطراد - بمبادرة الدول الأعضاء والأميين العام وزملائه في لجنة التنسيق الإدارية ووحدة التفيتش المشتركة - سلسلة من الإصلاحات المعجلة التي أثرت في آن واحد على بنائها وبرامجها وإجراءاتها بل وحتى على آليات صنع القرار فيها.

وما عمل مجموعة الـ ١٨ والقرار الهام ٢١٣/٤١ إلا رمزان على التغييرات العديدة هذه التي ظلت جارية منذ أكثر من ١٠ سنوات. وقد فعلت الجمعية العامة أكثر من مجرد تأكيد هذه التغييرات في أحدث قراراتها هما القراران ١٢/٥٢ ألسف و ١٢/٥٢ باء، اللذان اتخذتا بعد استعراض شامل للتقرير الهام جدا الذي بادر بتقديمه الأميين العام كوفي عنان بوصفه أحد الأعمال ذات الأولوية التي أنجزها. ومنذ ذلك الحين، نفذ بعض التدابير التي صودق عليها وتطلب البعض الآخر مزيدا من النظر. وكل هذا العمل تتناوله التقارير الجديدة التي قدمت للنظر فيها في هذه الدورة، مباشرة في الجلسات العامة أو عن طريق اللجنة الخامسة.

"وقد تضاعفت عضوية المنظمة تقريبا منذ عام ١٩٦٣".

ولتقريب هذه الفكرة، أود أن ألاحظ أنه عندما انشئ نظام المجموعات الإقليمية الحالي منذ ٣٥ سنة، كان المحيط الهادئ محيطا شاسعا من المستعمرات والأقاليم الواقعة فيما وراء البحار. وهناك اليوم ١٤ دولة سيادية مستقلة، منها ٨ دول من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ولذلك، ففي حالة عدم بذل جهود جادة لإعادة تشكيل النظام الإقليمي الحالي، سنظل نحن القادمين من منطقة المحيط الهادئ، كما يقال، محرومين من المشاركة في المهام الجديدة للأمم المتحدة. لكننا جميعا نؤمن بشدة بمبدأ "لا ضرائب بدون تمثيل".

وهناك بلدان عديدة تود أن تعمل، من خلال القنوات الأصولية، في جميع أجهزة الأمم المتحدة. ولكنها محرومة من القيام بذلك بسبب التشكيلة الحالية للمجموعات الإقليمية وحدودها. ونود أن نرى زيادة في عدد المجموعات الانتخابية، ونود أن تنظم التشكيلة الجديدة وفقا للموقع الجغرافي. ويمكن القيام بذلك بزيادة عدد المجموعات الفرعية داخل المجموعات الإقليمية الحالية أو بإنشاء مجموعات انتخابية جديدة تراعي الواقع السياسي الراهن. فيمكن زيادة عدد المجموعات الإقليمية من خمس مجموعات حاليا إلى تسع مجموعات لإيجاد تمثيل جغرافي وديمقراطي عادل. ووفدي لديه آراء محددة عن كيفية تحقيق عملية إعادة التشكيل المذكورة، وسيسرنا أن نقدم إسهامنا في أي فريق عامل غير رسمي ينشأ لتناول هذه المشكلة.

ويرى وفد فيجي أنه يجب أن تكون هناك قاعدة مستقرة للتناوب فيما بين البلدان الأعضاء فيما يتعلق بالتمثيل في الأجهزة والهيئات واللجان التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويجب ألا يسمح لأي دولة من الدول الأعضاء بالعمل لفترة ثانية متتالية متى كان هناك أعضاء آخرون في مجموعتها لم يشغلوا ذلك المنصب بعد. وهناك سبب لذلك وهو أن هناك عددا قليلا من الأعضاء أصبحوا أعضاء دائمين بحكم الواقع في هيئات الأمم المتحدة، بينما يوجد أعضاء آخرون لم يشاركوا فيها أبدا ويريدون القيام بذلك. إن النظام الحالي يفسح المجال لهذه الممارسات غير الديمقراطية.

هناك مجال آخر يتمثل في العلاقة بين الجمعية العامة والأمم المتحدة. ويرى وفدي أن الجمعية العامة

المساومات والمفاوضات المتكررة أو شبه المستمرة - والعدد الكبير جدا من البنود القديمة أو الراهنة أو المحتملة وتشعبها، تهدد مجتمعة بزيادة تعقيد مهمة مختلف الهيئات التداولية وأجهزة صنع القرار، مما يحولها ثانية إلى فوضى ومشاجرات غير ملائمة. إضافة إلى ذلك، وكما لاحظ الأمين العام، لم تستغل القدرة المتاحة للصكوك القائمة فيما يتصل بدورة التخطيط وإعداد الميزانية استغلالا تاما بعد. أما داخل الأمانة العامة، فإن ما يجب أن يمثل مركز انشغالاتنا هو إصلاح أساليب التفكير.

في الوثيقة A/53/849، يحدد الأمين العام أفكاره فيما يتعلق بالمفهوم الجديد للوصاية المشار إليه في تقريره الأول المقدم في الدورة الحادية والخمسين. إننا نتفق معه في أن المجالات التي تتعلق بالمصالح المشتركة العليا للبشرية تتراد أيضا بالنظر إلى الترابط المتزايد أبدا بين الدول. ومن ثم فهي تبيح الوصاية المشتركة فيما يتعلق بكل من التصور الموضوع لها وإدارتها عن طريق تنمية البنى الملائمة. وإذا كان من الضروري، لتحقيق ذلك أن يمنح مجلس الوصاية الراهن توجيهها جديدا، كما يوصي الأمين العام، فينبغي النظر في هذه المبادرة على النحو الواجب، مع أخذ آثارها السياسية والقانونية في الاعتبار، وفوق كل شيء، التداخل الممكن مع هيئات أخرى قائمة مثل اللجان العالمية أو القطاعات رفيعة المستوى الدائمة أو المخصصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو الجمعية العامة.

وفيما يتصل بمقترحات الإصلاح في مجال البيئة والمستوطنات البشرية - وهو ما يشكل موضوع التقرير A/53/463 - نؤيد الوجهة التي اتخذها الأمين العام. فهذه الإصلاحات، في التحليل النهائي، ينبغي أن تيسر تنفيذ الوعود بتعزيز وضع مركز الأمم المتحدة في نيروبي.

وبالنسبة لجمعية الألفية، نرى أنه بالإضافة إلى الطابع المهيب المتوخى، على النحو الملائم، للاحتفال بالانتقال إلى القرن الحادي والعشرين، سيكون ملائما جدا أن تستغل هذه الفرصة لتحديد التصور الاستراتيجي لعالم القرن الحادي والعشرين؛ وأن توضح في هذا التصور الاتجاهات الأساسية التي ينبغي السير فيها؛ وأن تحدد على أساسها، في صورة أهداف، الأسس التي سنستند إليها في أنشطتنا؛ وأخيرا، وفوق كل شيء، تصور الاستراتيجيات وأكثر السبل ملائمة لدعم هذه الأنشطة.

ونود قبل كل شيء أن نشكر الأمين العام على هذه التقارير وأيضا على البيانات التكميلية التي عرضت بها. وقد مكن ذلك الدول الأعضاء من متابعة عملية الإصلاح بأكملها هنا أو عن طريق هيئات تداولية أخرى.

وفيما يتعلق بحالة تنفيذ مقررات الإصلاح ذات الصلة بمسؤوليات الأمين العام نفسه كما ترد في الميثاق وكما أكدها القرار ١٢/٥٢، يرد كشف حساب دقيق في التقرير الوارد في الوثيقة A/53/676 الذي ننظر فيه الآن. ونعتقد أن هذا التنفيذ بدأ بفعالية ونشاط في عدة مجالات. ومن السابق لأوانه أن نقرر ما إذا كانت الإصلاحات قد حققت جميع الآثار الإيجابية المرجوة. إضافة إلى ذلك، في عملية التنفيذ هذه، يجب أن يضاعف الأمين العام جهوده ليراعي على نحو أكبر الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء، لا سيما آراء بلدان حركة عدم الإنحياز ومجموعة ال ٧٧.

وفيما يتعلق بالتقارير المقدمة عن إدارة الموارد البشرية، وصندوق الائتمان الدائر، وعائد التنمية، وإعداد الميزانية المبنى على النتائج أو على الأرقام الصافية، وتخطيط البرامج، التي ننظر فيها اللجنة الخامسة حاليا وتتلقى في ذلك مساعدا خبراء من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق، من الضروري إتاحة الوقت للجنة الخامسة لكي تقدم للجمعية العامة مقترحات عمل ذات أساس تقني سليم حتى يتسنى للجمعية اتخاذ قرار قائم على معرفة كاملة بالحقائق.

ولنشدد على أن أية تدابير تقترح في هذا الإطار ينبغي أن تتجنب تفتيت الأمانة العامة وتقليص البرامج وخفض الروح المعنوية للموظفين. بل إن ما يجب أن يسعى إليه باستمرار هو تعزيز القدرات التحليلية والتنبؤية والعملية على أساس التركيبة الجغرافية والكفاءة والتوزيع المتنوع للبنى والأنشطة التي تدعم إرساء الديمقراطية في التصريف اليومي لشؤون منظمنا الذي يجب ألا يكون حكرا على أية دولة أو مجموعة من الدول.

إن مسألة أحكام الأجال المحددة أو الحدود الزمنية التلقائية مسألة هامة، بل إنها تكتسي أهمية حيوية لبقاء المنظمة. وأثناء فترة عمل مجموعة ال ١٨ أثيرت هذه المسألة دون تحقيق نجاح. وإحدى المشاكل تتمثل في أن المسألة تثار دائما بنية تقليص الأنشطة وربط التقليص بتخفيض الموارد. ثانيا، إن الآثار السياسية للمسألة -

عمل الأمم المتحدة بشأن البيئة والتنمية المستدامة. ويجب أن نعمل على وقف التشرذم المؤسسي الذي شهدناه في السنوات الأخيرة، وأن نبدأ بإنشاء مؤسسات قادرة على التصدي للتحديات الهائلة التي يواجهها المجتمع الدولي في السعي إلى تحقيق استدامة بيئية واقتصادية واجتماعية.

وقبل الانتقال إلى التوصيات المحددة لفرقة العمل، اسمحوا لي أن أقتبس جملة واحدة من الفقرة ٤، الفرع الثالث، من مرفق التقرير أعتقد أنها هامة بصورة خاصة وهي "ينبغي أن يبدأ التنسيق على المستوى الدولي من داخل البلدان". إن الهياكل المصلحة والأساليب الجديدة الرامية إلى تحقيق أقصى فعالية لمنظومة الأمم المتحدة لن تؤتي ثمارها إلا إذا قدمت الحكومات أنفسها توجيهها منسقا متسقا لشتى الأجهزة والوكالات المعنية. ولربما توجد على معظمنا في هذا الصدد، القيام بمزيد من الأعمال.

ولدى سويسرا منذ عدة سنوات فكرة واضحة تماما عن نوع التنسيق المتمم بالكفاءة والمتوازن الذي تود أن تراه قائما داخل منظومة الأمم المتحدة في الميدان البيئي. لذلك نؤيد تأييدا كاملا رأي فرقة العمل بأن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لإعلان نيروبي، ينبغي له أن يضطلع بدوره كاملا بوصفه وكالة الأمم المتحدة البيئية الرائدة، وأن يعزز دوره التنسيقي بهدف دعم الروابط وتحقيق التعاون فيما بين شتى الاتفاقيات البيئية والاتفاقيات ذات الصلة بالبيئة.

ونؤيد كذلك التوصية بأن تكون عضوية مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عالمية. ونعتقد أن هذا التغيير ضروري إذا أراد مجلس إدارة البرنامج أن يتحمل المسؤولية الأولية عن استعراض الأداء البيئي لمنظومة الأمم المتحدة وعن تحديد أولويات العمل في الميدان البيئي.

ويجب أن نكفل أيضا تأييدا سياسيا رفيع المستوى للمدير التنفيذي في الفترات التي تفصل بين دورات مجلس الإدارة. ولئن كانت هذه المهمة في الوقت الحالي من مهمات لجنة الوزراء والمسؤولين الرفيعة المستوى، فإن هذا الدور قد يضطلع به في المستقبل مكتب معزز لمجلس الإدارة.

إن ما يتعرض لخطر حقيقي هو أساس دورة التخطيط والبرمجة والميزنة والمراقبة والتقييم، وهو الأساس الذي ثبت حتى الآن أنه ليس متينا جدا. وإننا نرحب بالموضوع المركزي والشكل المقترحين من الأمين العام للأعمال التحضيرية لجمعية الألفية، اللذين يشمل نطاق طموحهما الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وينبغي للمنظمة أن تجد السبل والوسائل لتمكين جميع البلدان، لا سيما أفقر البلدان بينها، من المشاركة الكاملة في هذا المسعى.

وينبغي توخي الاعتدال في الجهود المبذولة في لجنة التنسيق الإدارية لتجديد منظومة الأمم المتحدة بأسرها، مثلما ينبغي في عمل اللجنة الخاصة التي يقترحها الأمين العام، لأن ذلك يمكن أن يؤثر في الهيكل الدستوري لمنظومة الأمم المتحدة بأسرها. وقد نظر آباؤنا المؤسسون إلى ذلك الهيكل اللامركزي بما تحلوا به من حكمة بهدف إدارة جميع الهيئات ذات الصلة ديمقراطيا وبطريقة متخصصة.

ومن المناسب أننا ينبغي لنا أن نبذل، عشية قرن جديد، جهودا نشطة ودائمة لتحديد أفضل الأفكار والمؤسسات التي تمكن البشر من التمتع بشتى الموارد وصونها، وهي الموارد التي وهبتها العناية الإلهية بسخاء للبشر بوصفها تراثا مشتركا، بما يعود بالفائدة على الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة يوم الاثنين بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر في جلستها العامة الـ ٦٧، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

السيد ستاهلين (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تود سويسرا أن تشكر الأمين العام على تقريره عن إصلاح الأمم المتحدة في ميدان التنمية والمستوطنات البشرية. ونشيد خاصة بالعمل الممتاز الذي قامت به فرقة العمل المعنية بالبيئة والمستوطنات البشرية برئاسة السيد تويبفر، ونشكره ونشكر جميع أعضاء فرقة العمل على الجهود البناءة التي بذلوا في وقت قياسي.

توافق سويسرا تمام الموافقة على تحليل فرقة العمل فيما يتعلق بوضع نهج أكثر تماسكا وفعالية في

وبالرغم من الطابع العالمي لبعض أكثر المشاكل البيئية إلحاحا، فإن الحلول لا يتم التوصل إليها في الأغلب إلا عندما تؤخذ في الاعتبار الاحتياجات والأولويات المحددة على المستوى الإقليمي. ولذا فإننا نؤيد تأييدا تاما تعزيز المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ونرحب أيضا بعقد دورات استثنائية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مختلف مناطق العالم. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن ثمة حاجة لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في نيروبي بهدف تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) من الاضطلاع بعملهما في ظل أفضل الظروف الممكنة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

قبل رفع الجلسة، أود أن أعقب بإيجاز على المسائل التي ما برحنا ننظر فيها، لا سيما بالنسبة إلى جمعية الألفية. لقد لاحظت أن معظم الوفود التي أشارت إلى المسألة في بياناتها أكدت من جديد تأييدها لمبادرة الأمين العام. ويمكن أن يستدل من تلك البيانات أن الجمعية العامة ترغب في الإعداد لهذا الحدث من خلال الإسهام بأفكار بشأن محتواه وشكله. وفي هذا الإطار استمعت رئاسة الجمعية إلى العديد من المقترحات المحددة بشأن الطريقة التي يمكن فيها للجمعية أن تناقش المسألة، وربما، الموافقة على التوصيات.

وأعتقد أنه قبل أن تبدأ الجمعية البت بشأن الطريقة التي ينبغي بها للجمعية أن تدرس مسألة جمعية الألفية قد يكون من المناسب إتاحة الفرصة لتبادل الأفكار على نحو مفتوح وواسع النطاق مع جميع الوفود في الأمم المتحدة وذلك من أجل تحقيق تقدم في الحصول على مقترحات أكثر تحديدا ويمكننا عندئذ أن نقرر الطريقة التي يمكن بها تنظيم الجمعية فيما يتصل بعملها في المستقبل.

إن توصية فرقة العمل بعقد محفل بيئي عالمي على مستوى وزاري سنويا، إما عقب الدورات العادية لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو مرة كل سنتين في دورة استثنائية، اقترح نجده جذابا جدا. غير أنه يطرح بعض الأسئلة المتعلقة بالأدوار المميزة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجنة التنمية المستدامة. إننا نوافق على أنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة، وفقا لولايتها، أن تقيم جسرا بين العناصر البيئية والإنمائية والاجتماعية - الاقتصادية وأن تنسق بينها، وأنه ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وفقا لولايته، أن يركز على الجوانب البيئية. وهذا التمييز واضح جدا من الناحية النظرية، لكنه ليس قابلا للتطبيق من الناحية العملية. وفي السنوات الأخيرة، أصبح الجزء الرفيع المستوى من دورة لجنة التنمية المستدامة محفلا يلتقي فيه وزراء البيئة. وإذا أراد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يضطلع بهذا الدور في المستقبل، فحينئذ يتوجب علينا أن نعيد التفكير الجاد في وظيفة لجنة التنمية المستدامة. وينبغي أن نحولها إلى محفل عالمي للتنمية المستدامة بمشاركة وزراء الاقتصاد والتنمية والبيئة، وأن نتجنب ازدواجية محتملة مع الاجتماعات الرفيعة المستوى التي يعقدها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وفي الختام أود أن أدلي بتعقيبين على توصيتين أخريين هامتين قدمتهما فرقة العمل تتعلقان بالروابط بين الاتفاقيات وأهمية مراعاة المسائل الإقليمية. وتشاطر سويسرا القلق الذي أعربت عنه فرقة العمل بشأن التكاليف التشغيلية الناشئة عن التشتيت الجغرافي لأمانات الاتفاقيات. وإننا نؤيد بقوة التوصية التي تنص على النظر في هذه الحالة ومعالجتها. وأن تشاطر أمانات اتفاقيات جديدة مقار الاتفاقيات الموجودة الآن في نفس المجموعة الفنية هو طريقة جيدة بالتأكيد لزيادة التجانس وضمان المزيد من وفورات الحجم الكبير. ومع ذلك، أصبح من الواضح في السنوات الأخيرة أن الاتفاقيات البيئية العالمية أخذت تكتسي طابعا متزايد التعقيد. فكل اتفاقية لها روابط ليس فقط مع الاتفاقيات الأخرى، بل أيضا مع عدد من المؤسسات الدولية. ولذا، نعتقد أنه سيتعين علينا في المستقبل أن نأخذ في الاعتبار كلا المقاييسين لدى البت في تشاطر مقر واحد: أمانات الاتفاقيات ينبغي ليس فقط أن يعاد تجميعها في نفس المجموعة الفنية، بل أيضا أن يكون مقرها أحد المراكز الرئيسية للتعاون الدولي.

وانطلاقاً من هذه الروح اقترح على الجمعية أن نجتمع مرة أخرى بصورة غير رسمية للتركيز حصراً على مساهماتنا الممكنة في الإعداد لجمعية الألفية وذلك لكي نقوم بتبادل مفتوح وواسع النطاق لوجهات النظر في الأسبوع القادم، في موعد ووقت يتفق عليهما، دون المساس بالقيام، فيما بعد، بإقرار بعض الإجراءات والآليات التي تمكن الجمعية العامة من مواصلة تبادل الآراء والمناقشات بشأن هذه المسألة ذات الأهمية.

وإذا كان هذا مقبولاً للجمعية ولا توجد أية تعليقات أو اعتراضات، فإن رئاسة الجمعية ستعقد تلك الجلسة غير الرسمية في المستقبل القريب، وربما في الأسبوع القادم.

وأود كذلك أن أوضح أن بعض الوفود أشارت إلى حقيقة أنها لم يكن لديها وقت كاف لكي تدرس بالتفصيل الوثيقة A/53/676 بشأن حالة تنفيذ التدابير. ونظراً لعدم رضى بعض الوفود، سنحاول التماس فرصة أخرى في جدول مواعيدنا لمناقشة المسألة بتفصيل أكبر.

برنامج العمل

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): صباح يوم الاثنين، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، ستنظر الجمعية العامة في البند ١٢ من جدول الأعمال المعنون "تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والاجتماعي" بوصفه البند الثاني، وفي البند ١١٨ من جدول الأعمال المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمته نفايات الأمم المتحدة" بوصفه البند الثالث.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥.
